ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

Jewish representation in legislative and municipal councils in Palestine from the late nineteenth century until the end of the British Mandate in 1948(Historical study)

Dr. Jassim Mohammed Abdullah Al-Luhibi

Republic of Iraq / Ministry of Education / General Directorate of Education Salah Al-Din Governorate .

* *Corresponding author: E-mail* : jmoh883@gmail.com

Keywords:
In
fi
C
M
F

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 1 Sept. 2020
Accepted 13 Sept 2020
Available online 26 Nov 2020
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

This research comes to clarify the role of Jewish representation in the assemblies of the legislative and municipal councils formed in Palestine, and it came in three sections, as the first topic dealt with the first early days to represent the Jewish side in the so-called legislative councils in the Ottoman era in Palestine, and represented in (the General Council of Mutasarrif Jerusalem) And formed in 1864 AD, as well as municipal councils that were formed in many Palestinian cities, starting with the Jerusalem City Council and formed in 1863 AD, while the second topic of it dealt with the growing role of Jewish representation during the years of the British mandate over Palestine 1918-1948 through And taking them to high levels of representation in the legislative and municipal councils in many Palestinian cities, despite their formation at low proportions of the general population of Palestine, as well as obtaining widespread British support through their formation of many municipal councils for settlements, which had administrative and legal independence from municipal councils Throughout Palestine, despite its sparsely populated population, the third topic dealt with highlighting the most important municipal councils in the period of the British mandate, such as the municipal council for the city of Jerusalem, the municipal councils of Tel Aviv and other municipal councils, and how to acquire it De-out and control the reins of the administrative and financial matters in which, with the support of a large government mandate through a lot of legal amendments to crack down on both the candidate and the Palestinian Arab voters and without taking into account the proportions of the Arab population in Palestine compared to the number of Jewish settlers.

© 2020 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.27.2020.13

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

التمثيل اليهودي في المجالس التشريعية والبلدية في فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى انتهاء الانتداب البريطاني عام ١٩٤٨(دراسة تاريخية)

د٠ جاسم محمد عبدالله اللهيبي / وزارة التربية / المديرية العامة لتربية محافظة صلاح الدين٠

الخلاصة:

يأتي هذا البحث ليوضح دور التمثيل اليهودي في تشكيلات المجالس التشريعية والبلدية

المشكلة في فلسطين ، وان البحث جاء في ثلاثة مباحث، اذ تناول المبحث الاول منه البواكير الاولى لتمثيل الجانب اليهودي في ما تُسمى بالمجالس التشريعية في اواخر العهد العثماني في فلسطين، والمتمثلة في (المجلس العمومي لمتصرفية القدس) والمشكّل عام ١٨٦٤م ، وكذلك المجالس البلدية التي شُكّلت في العديد من المدن الفلسطينية، بدءً من مجلس بلدية مدينة القدس والمشكّل عام ١٨٦٣م ، فيما تناول المبحث الثاني منه على الدور المتنامي للتمثيل اليهودي إبان سنوات الانتداب البريطاني على فلسطين ١٩١٨- ١٩٤٨ من خلال استحواذهم على نسبٍ عاليةٍ من التمثيل في المجالس التشريعية والبلدية في العديد من المدن الفلسطينية بالرغم من تشكيلهم على نسبٍ متدنية من تعداد سكان فلسطين العام، وكذلك نيلهم على الدعم البريطاني الواسع من خلال تشكيلهم للعديد من المجالس البلدية للمستوطنات والتي كانت متمتعة باستقلالها الاداري والقانوني عن المجالس البلدية في عموم فلسطين، بالرغم من تعدادها السكاني الضئيل ، فيما تناول المبحث الثالث تسليط الضوء على اهم المجالس البلدية في مدة الانتداب البريطاني كمجلس البلدي لمدينة القدس ، ومجلس بلدية مدينة تل ابيب ومجالس بلدية اخرى، وكيفية الاستحواذ اليهودي التدريجي والسيطرة على مقاليد الامور الادارية والمالية فيها وبدعم كبير من حكومة الانتداب عِبرَ اجراء الكثير من التعديلات القانونية للتضييق على كل من المرشح والناخب العربي الفلسطيني ودون مراعاة للنسب السكانية العربية في فلسطين مقارنة بعدد اليهود المستوطنين.

الكلمات المفتاحية :- فلسطين – اليهود – المجالس التشريعية – المجالس البلدية – الانتداب البريطاني – مدينة القدس – مدينة تل ابيب .

المبحث الاول :- التمثيل اليهودي في المجالس التشريعية والبلدية منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٨ :-

اولاً: - التمثيل اليهودي في (المجلس العمومي) لمتصرفية القدس :-

يرجع تاريخ تواجد اليهود الحديث في فلسطين [١] إلى أواخر القرن الخامس عشر الميلادي، بعد أن طُردوا من اسبانيا عام ١٤٩٢ بعد سقوط الدولة العربية الاسلامية في بلاد الانـــدلس، إذ اســـتقرت أعداداً منهم في بعض المدن الفلسطينية، ولاسيما مدينتي صفد والقدس، بعد أن لحقت بهم أعداداً أُخرى من يهود منطقة البلقان، وآسيا الصغرى(تركيا الحالية)[٢]، وبلغ تعدادهم لغاية عام ١٩١٤ طبقـــاً لأول تعداد لسكان فلسطين، ما يقرب من ٦٠ ألف مستوطن يهودي من مجموع ٦٨٩،٢٧٥ نسمة، مشـــكّلين ما نسبته ٨،٧% من التعداد العام لسكان لفلسطين[٣].

تمتع اليهود القاطنين في ارجاء الدولة العثمانية ، ولاسيما فـــي فلســـطين بقـــدرٍ كبيـــرٍ مـــن الاستقلال الذاتي في الجوانب الادارية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والدينية من خلال نظام الملـــل الذي سنته الدولة للطوائف غير الاسلامية ، وذلك في عهد السلطان محمد الفاتح(١٤٥١-١٤٨١) عِبرَ ممثلهم امام الدولة (الحاخام باشي)[٤]، او بالمشاركة الفاعلة في بعض المؤسسات الادارية والتشريعية للدولة، ومنها العضوية في (المجلس العمومي للولاية) لمتصرفية القدس، والذي يسمى احياناً (مجلس

القدس الكبير)، وجاء تشكيله تنفيذاً لقانون (نظام الولايات العثماني) الصادر في الثامن من تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٨٦٤ ضمن المادة (٢٥) منه، والذي عدّهُ الكثير من الباحثين بمثابة البدايات الاولى لتشكيل المجالس النيابية او الاستشارية لكل ولاية من ولايات الدولة، والذي سُمح بموجبه لليهود المتمتعين بالجنسية العثمانية بالمشاركة في عملية الترشح والانتخاب لعضوية المجلس، باعتبارهم من مواطني الدولة، وكذلك اليهود المستوطنين غير المتجنسين، إذ شملت فئات منهم من دافعي ضرائب الملكية وبحدود ٥٠٠ قرش عثماني، والمهاجرون الاوائل، والموظفون والمعلمون المنتسبين لمدارس الاتحاد الإسرائيلي العالمي – Alliance Israelite Universal) (الاليانس) [٥]، اومن مضى على استيطانه في فلسطين اكثر من ٢٥ عاماً[٦] .

تكوّن المجلس من عدد من الاعضاء المنتخبين والذين يمثلون سناجق الولاية الخمسة، وبواقع اربعة اعضاء منتخبين عن كل سنجق(عضوين مسلمين، عضواً نصرانياُ واحداً، عضواً يهودياً واحداً)[٧] ، فيما كان هناك اعضاء اخرون يُعينون في المجلس وبواقع سبعة اعضاء (وهم مسلمون بالطبع) ويمثلون رؤساء الدوائر الحكومية في الولاية منها: المتصرف، والقاضي، والمفتي، ومدير الاوقاف، ومدير المالية، ومدير التحريرات، وكانت مشاركتهم شكلية في المجلس كمستمعين لجلساته، دون المشاركة في المناقشات او التصويت على القرارات، وثلاثة اعضاء مسيحيون يمثلون الطوائف النصرانية الثلاث(الأرثوذكس والارمن واللاتين)، وعضوين يهوديين يمثلون الطائفتين اليهوديتين في المتصرفية (اليهود الشرقيين – السفارديم) و(اليهود الغربيين– الاشكانزم) إذ مثّل الطائفة الاولى حاخام الطائفة (شلومو موسى–Shlomo Musa) ، ومثّل الطائفة الثانية ديفيد يلين(David Yalen)، ويكون المجلس برئاسة الوالي[٨]، وعليه يصبح نسبة التمثيل في المجلس بواقع سبعة عشر عضواً مسلماً، وسبعة أعضاء نصارى، وستة أعضاء يهود، وشكّل الاعضاء اليهود ما نسبته ٢٥% من مجموع اعضاء المجلس، في حين انهم كانوا لا يشكلون الا ما نسبته ٤% من المجموع العام لسكان فلسطين آنذاك .

عُهد الى (المجلس العمومي) النظر بالمهام التي أُوكلت اليه ومنها العناية بطرق المواصلات العامة في الولاية، وتحسين وصيانة الابنية والمنشآت الحكومية ، ومناقشة سبل تطوير وتنمية الجوانب الزراعية والتجارية، وتدقيق الضرائب المفروضة على الاقضية والنواحي والقرى ، وتقديم المقترحات بشأنها، وعرض المطالب المختلفة للأهالي على رئيس المجلس(الوالي)، وبعد صدور قانون (نظام ادارة الولايات العمومي المعدل) عام ١٨٧١ تمّ توسعة الصلاحيات لرئيس واعضاء (المجلس العمومي)، ليكون اكثر تفصيلاً في مجمل القضايا التي يتناولها المجلس، منها اصبح من حقه النظر في النفقات العامة للولاية، وزيادة فرض الضرائب المتنوعة[٩]، الا ان المجلس لم يواصل عمله إذ أُلغي كما أُلغيت جميع المجالس الادارية في الولايات العثمانية، بعد تعطيل الدستور وحل مجلس المبعوثان العثماني من قبل السلطان عبدالحميد الثاني في عام ١٨٧٧[١٠] .

وفي اعقاب ثورة الاتحاد والترقي عام ١٩٠٨ وعزل السلطان عبدالحميد الثاني أُعيد العمل ثانية في (المجلس العمومي للولاية) ، كما هو الحال في اعادة العمل بالدستور ومجلس المبعوثان ، ومجالس الولايات الاخرى، وبقي المجلس مستمراً في عمله حتى صدور قانون(ادارة الولايات العمومية) الجديد في اذار(مارس) عام ١٩١٣، والذي وسّعَ وبشكلٍ كبير من الصلاحيات الممنوحة لرئيس المجلس واعضائه، فضلاً عن الصلاحيات الممنوحة له سابقاً[١١]، وفي تقرير للقنصل الأمريكي في القدس (اوتسي هازبروك- Otis A. Hazebrook) عام ١٩١٤ والذي اشار فيه ان (المجلس العمومي للولاية) كان من اكثر الاجهزة الادارية العثمانية كفاءةَ وعملاً في المتصرفية في مدة قبيل الحرب العالمية الاولى(١٩١٤- ١٩١٨)[١٢] .

ثانياً: - التمثيل اليهودي في المجالس البلدية حتى عام ١٩١٨

يرجع تاريخ انشاء مجالس البلديات في الدولة العثمانية الى السابع من تموز(يوليو)عام ١٨٥٨ ، إذ أُنشا اول مجلس بلدي لمدينة للمنطقة السادسة من العاصمة اسطنبول[١٣]، وفي عام ١٨٦٣ وبفرمان سلطاني صادر من السلطان عبدالعزيز(١٨٦١-١٨٧٦) تمَ انشاء مجلس بلدي لمدينة القدس، وكان ثانٍ مجلس يُنشئ في الدولة ، كما نصَ الفرمان على ان يتألف المجلس من خمسة اعضاء(اربعة اعضاء عرب وواحد يهودي) ، فيما تمَ تعيين عبد الهادي افندي الدجاني رئيساً للمجلس[١٤]، الا انه لم يكن له ايٌ نشاط وفعالية تُذكر، بالرغم من صدور تعليمات لاحقة في عام ١٨٦٧ بتشكيل دوائر ومجالس بلدية في عموم مدن الولايات العثمانية، وفي عام ١٨٧١ صدر قانون (ادارة الولايات العمومية) إذ تضمنت المادة (١١١) منه على تشكيل مجالس بلدية للنظر في الامور البلدية في مدن ولايات الدولة، اعقبه في عام ١٨٧٥ صدور قانون(انتخابات المجالس البلدية)، ثُمَ صدور قانون(نظام البلديات العام) في تشرين الاول (نوفمبر) عام ١٨٧٧، والذي بموجبه تمَ تشكيل العديد من المجالس البلدية في العديد من مدن الولايات العثمانية ومنها متصرفية القدس (فلسطين) [١٥] ، منها مجلس بلدية مدينة نابلس ويُعد ثاني مجلس بلدي أُنشئ في فلسطين ، والذي تمَ تشكّيله في عام ١٨٦٨ وترأسه الشيخ محمد تفاحة الحسيني[١٦] مابين عامي ١٨٦٨-١٨٩٧[١٧]، ومجلس بلدية مدينة الرملة في عام ١٨٧٧[١٨]، ومجلسي كل من بلديتي مدينة جنين [١٩]، ومدينة طولكرم واللذين أُنشئا في عام ١٨٨٦[٢٠].

توالت انشاء العديد من المجالس البلدية في العديد من المدن الفلسطينية في المُدد اللاحقة، ولغاية عام ١٩١٧ بلغ عددها بنحو ٢٢ مجلس بلدي في عموم فلسطين، لسبعة مناطق ادارية وهي منطقة بئر السبع ومجلسها البلدي، ومنطقة الجليل وتشمل مجالس بلدية كل من مدن الناصرة وصفد وطبرية وبيسان، ومنطقة غزة وتشمل مجالس بلدية كل من غزة ومجدل وخان يونس، ومنطقة يافا وتشمل مجالس بلدية كل من مدينة يافا وطولكرم والرملة واللد، ومنطقة القدس وتشمل مجالس بلدية مدن القدس وبيت لحم وبيت جالا والخليل ورام الله، ومنطقة حيفا وتشمل مجالس بلدية كل من مدينة حيفا وعكا وشفا عمرو، ومنطقة السامرة وتشمل مجالس بلدية كل من مدينتي نابلس وجنين[٢١]، وأُنيطت الى

المجالس البلدية والتي تتبع مجلس ادارة اللواء، الاشراف على النظافة والشؤون الصحية العامة في المدينة، ومراقبة الاسواق، وضبط الاوزان والمكاييل، وتحديد الاسعار للسلع والمواد الغذائية، والاشراف على انارة المدن، وتبليط وتنظيم شوارعها ، وتزويد سكانها بالمياه الصالحة للشرب، وتعمير وترميم المدارس، والاشراف على الامن الداخلي والحراسة من خلال افراد الشرطة والحرّاس التابعين لها، وتقديم الخدمات العسكرية العامة للدولة[٢٢]، وجباية الاموال بفرض الضرائب على حيوانات وعربات النقل، وبعض الملكيات والعقارات كالمحلات والدكاكين، ودفع رواتب شرطة الحراسات وعمالها المكلفين برفع النفايات وتنظيف المدينة، وبناء المحلات والدكاكين وتأجيرها بهدف تعزيز ميزانيتها، كما نال المجلس البلدي لمدينة القدس ومنذ مطلع القرن العشرين حتى عام ١٩١٧ حق الموافقة والاشراف على ميزانيات جميع المجالس البلدية في المتصرفية[٢٣]، ويتكون عدد اعضاء المجلس البلدي مابين ٦- ١٢ عضواً منتخباً، وطبقاً للكثافة السكانية للبلدة، وعضوين استشاريين هما طبيباً ويكون مسؤولاً عن الشؤون الصحية في المدينة ، واحصاء الولادات والوفيات في المتصرفية، ومهندساً ويكون مسؤولاً عن اصدار رُخَص البناء ، والاشراف على الشؤون الفنية والهندسية لدوائر المتصرفية ، فيما تقوم وزارة الداخلية بتعيين احد الاعضاء المنتخبين رئيساً للمجلس، ونائبين له واحداً من الطائفة النصرانية ، والاخر من الطائفة اليهودية، ومدة دورته اربع سنوات، تجري كل سنتين انتخابات لتغيير نصف اعضائه واحلال اعضاء جدد اخرين بدلاً عنهم[٢٤].

اشترط في المرشح لعضوية المجلس البلدي ان يكون من ملاكي الاراضي، ومتجاوزاً لسن الثلاثين من عمره، وقادراً على التكلم باللغة التركية ، وليس له ارتباط بخدمة او عمل مع اية دولة اجنبية حتى وان كان مؤقتاً، وان لا يكون من العاملين في سلك الجيش وقوات الامن والجهاز القضائي، في حين اشترط في الناخب ان يكون حاصلاً على الجنسية العثمانية، ومتجاوزاً سن الخامسة والعشرين من عمره، وان يكون من اصحاب الاراضي التي لا يقل مقدار الضريبة السنوية التي تُدفع عنها خمسين قرشاً عثمانياً، وغير محكوم عليه جنائياً، ويتمتع بكامل الحقوق المدنية والشخصية[٢٥]، ويحق لليهود ممن يتمتعون بالمواطنة العثمانية الترشح والانتخاب الى المجالس البلدية، او للمستوطنين اليهود من دافعي ضرائب الملكية وبحدود ٥٠٠ قرش عثماني، او من موظفي ومعلمي مدارس(الاتحاد الاسرائيلي العالمي- الاليانس)، او من مضى على اقامته في فلسطين مدة ٢٥ عاماً واكثر، فيما جاء في المادة (١٩) من قانون(انتخابات المجالس البلدية) في عام ١٨٧٧حرمان جميع المستوطنين اليهود من الذين يضعون انفسهم تحت حماية القناصل الاجنبية المعتمدة في الدولة من حق الترشُح والانتخاب والعضوية للمجالس البلدية[٢٦] .

شُكّل اول مجلس بلدي في مدينة القدس باعتبارها مركز المتصرفية في عام ١٨٦١ من خمسة اعضاء مسلمين، وواحد يهودي، وبرئاسة عبد الرحمن باشا الدجاني[٢٧]، الا انه سرعان ما اُستبدل بيوسف ضياء باشا الخالدي(ت ١٩٠١) [٢٨]، والذي استمر في منصبه لمدة تسع سنوات لفترتين الاولى ما بين عامي ١٨٦٧-١٨٧٣، ثمّ تولى رئاسته مجدداً ما بين عامي ١٨٧٥ - ١٨٧٧، الا انه تمّ

عزله من منصبه بأمر من والي المتصرفية رؤوف باشا، ثُمَ خلفه طاهر افندي مصطفى الحسيني(١٨٤٢- ١٩٠٨) حتى عام ١٨٩٠، وشغلت ادارة المجلس في بداية تشكيله من غرفتين صغيرتين تقعان بفرع جانبي من شارع الاحزان(درب الآلام في البلدة القديمة) وسط المدينة[٢٩].

وفي عام ١٨٦٨ وعلى ضوء صدور (نظام المجالس البلدية) في عام ١٨٦٧ جرى زيادة عدد اعضائه الى عشرة اعضاء(ستة أعضاء عرب مسلمون، وعضوين عرب نصارى، وعضوين يهود هما (فاليرو- Valero) و(وانرليغ- Wanerleigh) باعتبارهم من مواطني الدولة العثمانية[٣٠].

وفي عام١٨٧٥ جرى تعديلاً اخراً على عدد اعضاء المجلس إذ اصبح عددهم اثني عشر عضواً (ستة اعضاء عرب مسلمين وثلاثة اعضاء عرب نصارى وثلاثة اعضاء يهود)، واستمر المجلس بعدد اعضائه الاثني عشر حتى نهاية الحرب العالمية الاولى(١٩١٤- ١٩١٨)، واحتلال فلسطين من قبل القوات البريطانية في ٢٤ تشرين الثاني(نوفمبر) عام ١٩١٧ [٣١].

توالى على رئاسة المجلس البلدي ما بين عامي ١٨٦٣- ١٩١٤ بنحو ١٦ رئيساً، كان اولهم عبد الرحمن باشا الدجاني، واخرهم حسين سليم افندي الحسيني(ت ١٩١٨)[٣٢]، واستحوذ ستة رؤساء للمجلس من عائلة آل الحسيني، واربعة رؤساء من عائلة آل العلمي، واثنان من عائلة الداوودي(الدجاني)، واثنان من عائلة آل الخالدي[٣٣] ، فيما بلغت ميزانية بلدية القدس والتي تولّت الانفاق على مشاريعها وخدماتها في عام ١٨٦١ بنحو خمسة الاف ليرة عثمانية، ازدادت في عام ١٩٠٨ لتصل الى عشرة الاف ليرة، ثمَ الى احد عشر ليرة في عام ١٩١١، ثُمَ الى خمسة عشر ألف ليرة عثمانية في عام ١٩١٧[٣٤].

المبحث الثاني :- التمثيل اليهودي في المجالس التشريعية والبلدية ما بين عامي ١٩١٨- ١٩٤٨

اولاً :- التمثيل اليهودي في المجالس التشريعية ما بين عامي ١٩١٨- ١٩٤٨

أ - المجلس الاستشاري لعام ١٩٢٠

بعد ان اكملت القوات البريطانية احتلال فلسطين من جهة مصر، في أيلول(سبتمبر) عام ١٩١٨[٣٥]، تمَ وضع أراضيها تحت إدارة بريطانية عسكرية ومنذ ٢٤ تشرين الثاني(نوفمبر) عام ١٩١٧، اذ تولى الجنرال(جلبرت كلايتون- Gilbert Clayton) [٣٦] أول مديراً لها، وفي عام ١٩٢٠ تمَ الإعلان عن إنهاء الإدارة العسكرية على فلسطين وإبدالها بإدارة مدنية، اذ تولى في الأول من تموز(يوليو) السير(هيربرت صموئيل- Sir Herbert Samuel)[٣٧] أول مندوب سامي بريطاني على فلسطين، والذي اخذ على عاتقه تنظيم الإدارات المدنية العامة(حكومة فلسطين)[٣٨].

وفي السابع من تموز(يوليو) اعلن صموئيل في خطابٍ له بمناسبة تسنمه منصب المندوبية والذي القاه في مدينة القدس، عن نيته بتشكيل مجلس استشاري لإسداء النصح والمشورة للمندوب السامي في

مجال الشؤون الادارية ووسائل وقضايا التشريع القانوني [٣٩]، ويتألف من ٢٠ عضواً، عشرة اعضاء وهم موظفون رسميون بريطانيون يمثلون رؤساء إدارات حكومة الانتداب، وهم كل من السكرتير المدني العام، والسكرتير القانوني، والسكرتير المالي، وحاكم القدس، ومدير الاشغال العامة، ومدير الصحة العمومية، ومدير التعليم العام، ومدير التجارة والصناعة ، ومدير الضرائب والجمارك، وحاكم احدى المدن الاخرى، وعشرة اعضاء اخرين من غير الرسميين يختارهم المندوب السامي وبواقع اربعة اعضاء عرب مسلمون ومثّلهم كل من اسماعيل الحسيني(مدينة القدس) وسليمان طوقان(مدينة نابلس) والشيخ عبدالحي الخطيب(مدينة الخليل) والشيخ فريح ابو مدّين(مدينة غزة)، وثلاثة اعضاء نصارى ومثّلهم كل من ميشيل بيروتي وسليمان باشا ناصيف(مدينة يافا) والدكتور حبيب سليم(مدينة نابلس) [٤٠]، وثلاثة يهود ومثّلهم كل من ديفيد يلين(مدينة القدس) و(حاييم كاليفارسكي- Chaim Kalevarsky (مدينة حيفا) و(آيسنبيرغ-Eisenberg) (مستوطنة روحوفوت- جنوب مدينة تل ابيب) [٤١].

وفي السادس من تشرين الاول(اكتوبر) عام ١٩٢٠عُقد اول اجتماع للمجلس الاستشاري في مبنى الحكومة بمدينة القدس، ويكون اجتماعه مرة واحدة شهرياً، وقلّما امتدت جلساته لأكثر من يومٍ واحدٍ [٤٢]، وعُهد اليه بالنظر في مشاريع القوانين، ومناقشة الميزانية العامة لحكومة الانتداب، ولا يقوم بالمصادقة على أي نظام تشريعي قبل حصول موافقة المجلس الاستشاري وسكرتير الدولة البريطاني لشؤون المستعمرات، باستثناء الحالات الطارئة[٤٣].

ان النظر والتمعّن في تركيبة المجلس الاستشاري تدلُ على مدى الانحياز الكبير لسلطة حكومة الانتداب الى جانب الاطماع والمطامح الصهيونية وتوجهاتها في فلسطين، إذ كان هذا المجلس لا يتعدى ان يكون مجلساً صورياً لصفته الاستشارية الكاملة فقط ، فيما تمتّع المندوب السامي البريطاني بصلاحيات واسعة لسلطاته التشريعية والتنفيذية، وبالتالي تجعله هو المتحكم الفعلي في اصدار وتنفيذ الاوامر والانظمة والقوانين، وعدم تناسب تمثيل الاعضاء العرب فيه بالنسبة الى تعداد السكان الفعلي، فمن مجموع ٢٢ عضواً، شكّل الاعضاء البريطانيون واليهود بنحو ١٣ عضواً (أي ما نسبته ٥٩% من المجموع الكلي للأعضاء)، فيما شكّل الاعضاء العرب(مسلمون ونصارى) بنحو سبعة اعضاء (أي ما نسبته ٣١،٨١% من المجموع الكلي للأعضاء)، والغالبية العظمى منهم كانوا من المتعاطفين والموالين مع سياسة وتوجهات الادارة البريطانية في فلسطين، وبالتالي تكون كفة الميزان الى الجانب البريطاني واليهودي في حالة التصويت على أي مشروع قانون يُعرض على المجلس، بدليل انه ما بين عامي ١٩٢٠-١٩٢١ صادق المجلس من خلال ثماني جلسات عقدها على تشريع سبع وعشرون قانون ونظام، وتعديل ستة قوانين، جميعها كانت في خدمة المشروع الصهيوني وتوجهاته في فلسطين[٤٤].

ب- المجلس التشريعي لعام ١٩٢٢

بعد فشل المجلس الاستشاري نتيجة للرفض العربي الفلسطيني له، وتداعيات ثورة البراق عام ١٩٢٢ ، اصدر ونستون تشرشل(Winston Churchill) وزير المستعمرات البريطاني كتابه المرقم ١٧٠٠ في الثالث من حزيران(يونيو) عام ١٩٢٢ والمسمى(بالكتاب الابيض)، اعقبه في العاشر من اب(اغسطس) من ذات العام من اصدار دستور فلسطين، واللذين اكدا على ضرورة تأسيس مجلس تشريعي عام في فلسطين، يكون مُعظم اعضائه مُنتخبين وطبقاً للكثافة السكانية، وبواقع ٢٢ عضواً ، وبرئيس بريطاني الجنسية من خارج فلسطين، منهم عشرة اعضاء (ستة بريطانيين واربعة يهود) هم موظفون رسميون يمثلون رؤساء الادارات العامة لحكومة الانتداب(السكرتير المدني العام، النائب العام، مدير المالية، المفتش العام للشرطة والسجون، مدير الصحة العمومية، مدير الاشغال العمومية، مدير المعارف العام، مدير الزراعة والثروة السمكية، مدير الجمارك والضرائب، ومدير التجارة والصناعة) واثني عشر عضواً منتخبين وبواقع(ثمانية عرب مسلمون، واثنان عرب نصارى، واثنان يهود) [٤٥]، ومن الصلاحيات المخولة له هو اصدار ما تدعو اليه الضرورة من قوانين من اجل حفظ السلم والنظام العام ، وحسن ادارة الحكم في فلسطين دون اخلال بالسلطات المنوطة بجلالته او المحتفظة له في هذا المرسوم[٤٦] ، كما ليس للمجلس حق المناقشة او الاعتراض على مبدأ صك الانتداب، وما تضمنه من انشاء الوطن القومي اليهودي، او آليات الهجرة اليهودية الى فلسطين[٤٧]، في حين أُعطيَ للمندوب السامي صلاحية تعديل او الغاء او حل او توقيف عمل المجلس بعد ثلاث سنوات على عقد اول جلسة له [٤٨]، او الموافقة على قرارات المجلس او رفضها[٤٩].

وفي اواخر شباط(فبراير) واوائل اذار(مارس) من عام ١٩٢٣ جرت انتخابات المجلس في ظل مقاطعة عربية فلسطينية شعبية واسعة له[٥٠]، كما رفضت اللجنة التنفيذية العربية مشروع المجلس في بيان اصدرته في الثاني من ايلول(سبتمبر) عام ١٩٢٢ [٥١] ، بعد ان عقدت القوى العربية الفلسطينية مؤتمرها العربي الفلسطيني الخامس في مدينة نابلس في الثاني والعشرون من آب (اغسطس) عام ١٩٢٢ [٥٢]، ويأتي الرفض العربي للمجلس لانهم رأوا انه لا يمثل الشعب العربي الفلسطيني الذين يشكّلون مانسبته٩٠% من سكان فلسطين، عِبرَ تخصيص عشرة مقاعد من مجموع اثنا وعشرون مقعداً، (او ما نسبته ٤٦% من عدد مقاعد المجلس) في حين حصل اليهود على مقعدين من المجلس (أي ما نسبته ٩،٩% من عدد مقاعد المجلس) بينما كانوا لا يشكّلون سوى ٩% من مجموع سكان فلسطين العام، فضلاً على انه ليس للمجلس صلاحية تشريعية بالمعنى الحقيقي، كما ليس للقوانين التي يصدرها اية قيمة قانونية او تنفيذية ما لم تُحظى بموافقة المندوب السامي البريطاني عليها والذي له صلاحية عدم قبول ورفض أي من القوانين الصادرة من المجلس، في حين ان معظم التشريعات والقوانين الصادرة منه كانت تدعم توجهات المشروع الصهيوني في فلسطين[٥٣].

اما الجانب اليهودي فقد وافق على مشروع المجلس التشريعي، لانهم اعتقدوا ان المجلس يحقق لهم طموحاتهم في تنفيذ وعد بلفور الرامي الى جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود، من خلال تأكيده على

الالتزام بتنفيذ صك الانتداب، وعدم اصدار أي قانون يخالف ذلك ، فضلاً عن ان عدد اليهود والبريطانيين في المجلس اكثر من نصف الاعضاء (أي يشكلون الاغلبية) وبالتالي اذا طُرحت اية قضية او مشروع قانون للمناقشة لصالح اليهود لا تكون هناك معارضة لها، وان كانت لابد فلا تكون لها اية قيمة لاختلال عدد الاعضاء لصالح الجانب اليهودي[٥٤].

بعد ان ايقنت حكومة الانتداب بفشل انتخابات المجلس التشريعي اصدرت في الرابع من مايس(ايار) عام ١٩٢٣ بياناً اعلنت فيه إلغاء وبطلان الانتخابات ، وفي التاسع والعشرون من مايس(ايار) اصدر المندوب السامي بياناً اعلن فيه عن تشكيل مجلس استشاري جديد مماثل للمجلس التشريعي المُلغى والذي كان مؤملاً تشكيله وينوب عنه، ويتكون من اثنا وعشرون عضواً، منهم عشرة اعضاء تُعينهم الحكومة (ستة اعضاء بريطانيون واربعة اعضاء يهود)، وعشرة اعضاء عرب منتخبين (ثمانية اعضاء عرب مسلمون وعضوين عربين من النصارى) وهم كل من عارف باشا الدجاني واسماعيل بك الحسيني وراغب النشاشيبي(مدينة القدس) وعبد الفتاح السعدي (مدينة عكا) امين عبد الهادي وسليمان ناصيف(مدينة حيفا) محمود افندي ابو خضرة (مدينةغزة)والشيخ فريح ابو مدّين(مدينة بئرالسبع) وسليمان عبدالرزاق طوقان (مدينة نابلس) وانطون افندي جلّاد(مدينة يافا) و(عضوين يهوديين) وكانت سلطته استشارية لا ادارية [٥٥]، الامر الذي رفضه العرب الفلسطينيون بعد ان استقال سبعة من اعضائه في اول جلسة عقدها المجلس في الثالث عشر من حزيران (يونيو) عام ١٩٢٣ في حين رحّب الجانب اليهودي بإعلان اقامة المجلس الاستشاري لانهم يرون انه يخدم مشروعهم الاستيطاني في فلسطين واهدافهم بالمرحلة القادمة ، وبذلك فشل المجلس الاستشاري هو الاخر [٥٦] .

ج – المجلس التشريعي لعام ١٩٣٥

ترجع فكرة انشاء المجلس التشريعي لعام ١٩٣٥ في كلمة القاها المندوب السامي البريطاني ارثر جرانفيل واكهوب (Arthur Grenfell Wauchope) [٥٧] امام الاجتماع الدوري لعصبة الامم في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٣٢ في جنيف، والذي اشار فيها عن عزم حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين على تكوين مجلس تشريعي[٥٨].

وفي مطلع كانون الاول(ديسمبر) عام ١٩٣٤ اوضح واكهوب بعد وصوله الى فلسطين قادماً من بريطانيا انه بصدد تشكيل مجلس تشريعي جديد في البلاد[٥٩]، وعلى اثر ذلك التقى اولاً في الواحد والعشرون من كانون الاول(ديسمبر) عام ١٩٣٥ بكل من ممثلي الاحزاب العربية الفلسطينية (راغب النشاشيبي، جمال الحسيني، اسحق البديري، عبداللطيف صلاح، يعقوب الغصين، ويعقوب فراج)، وثانياً في الثاني والعشرون من كانون الاول(ديسمبر) بممثلي اللجنة التنفيذية الصهيونية في فلسطين(حاييم وايزمن– Chaim Weizmann)، و(ديفيد بن غوريون– David Ben–Gurion)، و(موشيه شرتوك– Moshe Sheetock)، و(اسحق بن زفي– Ishaq bin Zafi)، و(الماخ–

Almakh)، و(الحاخام بلاو- Rabbi Blau) وطرح عليهم مشروع انشاء مجلس تشريعي جديد في البلاد[٦٠]، ويتكون المجلس التشريعي المؤمل تشكيله من ثماني وعشرون عضواً، ستة عشر عضواً يُعينون من قبل الحكومة ويشمل(خمسة موظفين بريطانيين، واحد عشر غير موظفين بواقع (ثلاثة عرب مسلمين، واثنان عرب نصارى، واربعة يهود،) وعضوين من كبار التجّار في فلسطين لم تحدد هويتهم) واثني عشر عضواً منتخبين وبواقع ثمانية اعضاء عرب مسلمون، وهم كل من عارف باشا الدجاني واسماعيل بك الحسيني وراغب النشاشيبي(مدينة القدس) وعبدالفتاح السعدي (مدينة عكا) وامين عبدالهادي وسليمان ناصيف(مدينة حيفا) ومحمود افندي ابو خضرة (مدينة غزة)والشيخ فريح ابو مدّين(مدينة بئرالسبع) وسليمان عبدالرزاق طوقان (مدينة نابلس) وعضواً عربياً واحداً نصرانياً هو انطون افندي جلّاد(مدينة يافا) [٦١]، وثلاثة اعضاء يهود، فيما يتولى رئاسة المجلس بريطاني الجنسية من خارج فلسطين ، يُعين من قبل المندوب السامي البريطاني، ويكون محايداً ولا يحق له المناقشة او التصويت في جلسات المجلس[٦٢] ، ويتولى المجلس النظر في الاختصاصات التالية:-

١- تقديم مشروعات القوانين وتعديلاتها وعرضها على المندوب السامي٠

٢- مناقشة جميع القوانين التي تعرضها الحكومة (باستثناء القوانين المالية)٠

٣- يحق للمندوب السامي قبول او رفض أي من القوانين المعروضة عليه٠

٤- دراسة الميزانية السنوية لحكومة الانتداب ومناقشتها عن طريق لجنة خاصة منبثقة عن المجلس٠

٥- اقتراح المسائل التي تتعلق بالمصلحة العامة في البلاد(فلسطين)٠

٦- فرض الضرائب البلدية٠

٧- مسائلة السلطة التنفيذية فيما يتعلق بإدارتها العامة للبلد(فلسطين) [٦٣] ٠

يتضح من تركيبة المجلس ان الاعضاء المُعينين من قبل حكومة الانتداب هم اثني عشر عضواً، مُضافاً اليهم سبعة اعضاء يهود، وبالتالي يصبح مجموعهم تسعة عشر عضواً من المجموع الكلي لأعضاء المجلس الثماني والعشرون يمثلون ارادة حكومة الانتداب(أي يشكلون مانسبته٦٧،٨٥ % من عدد عضوية المجلس) ، فيما يتكون عدد الاعضاء العرب المنتخبين تسعة اعضاء (ثمانية مسلمون وواحد نصراني) (أي مانسبته ٣٢،١٤% من عدد عضوية المجلس)، وافتراضاً انهم سيُمثلون عامة الشعب العربي الفلسطيني ٠

وبالرغم من الانتقادات الواسعة من القوى الشعبية والصحافة العربية الفلسطينية لذلك المشروع، الا ان زعماء الاحزاب العربية الفلسطينية قد وافقوا عليه من حيث المبدأ بعد طلبهم من حكومة الانتداب بإجراء بعض التعديلات عليه، في مؤتمرٍ عامٍ عقدوه في ٣١ اذار(مارس) عام ١٩٣٦ باستثناء الحزب العربي الذي اعلن في ١٤ نيسان(ابريل) في ذات العام عن رفضه القاطع لمشروع المجلس التشريعي[٦٤]، فيما قام الجانب اليهودي برفض تشكيل المجلس مسبقاً وبشدة إذ كان يرى ان تشكيل المجلس بطريقة الانتخاب يعمل على ابقائهم اقلية دائمة في فلسطين، ويضيّق على

آفاق اقامة الوطن القومي اليهودي بأساليب تشريعية، لذا قرروا عدم المشاركة في الانتخابات [٦٥]، فيما قامت المنظمة الصهيونية والصحف الموالية لهافي لندن بحملة اعلامية واسعة ضد مشروع المجلس التشريعي، وضغطت على الحكومة البريطانية عِبرً عرضه على مجلس اللوردات في ٢٦ شباط(فبراير) عام ١٩٣٦، واسفرت المناقشات في اروقة المجلس على رفض المشروع بعد ان هاجمه وبشدة معظم اعضاء المجلس المؤيدين للحركة الصهيونية ، فيما رفضه مجلس العموم البريطاني هو الاخر في ٢٤ اذار (مارس) بحجة ان مشروع المجلس يتعارض مع التزام بريطانيا الدولة المنتدبة تجاه تحقيق قيام(الوطن القومي اليهودي في فلسطين)[٦٦]، فيما قرر المؤتمر الصهيوني العام التاسع عشر المنعقد في مدينة لوزان السويسرية في اب(اغسطس) عام ١٩٣٥ برفضه الشديد لمشروع المجلس التشريعي[٦٧].

كانت فكرة ومحاولة انشاء مجلس تشريعي منتخب عام ١٩٣٥ هي الاخيرة لإنشاء مجالس تشريعية في فلسطين حتى انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في الخامس عشر من مايس(ايار) عام ١٩٤٨، إذ استعاضت حكومة الانتداب عنه ب(المجلس الاستشاري) للحكومة والذي استمر في عمله حتى نهاية الانتداب، وضمّ في عضويته كل من المندوب السامي رئيساً، والسكرتير العام ، ومدير المالية، مفتش الشرطة العام والسجون، مدير عام الخدمات الصحية، مدير الاشغال العمومية، مدير التعليم العام، مدير الزراعة والثروة السمكية، مدير الكمارك والضرائب، المدير العام للسكك الحديد، مدير الصناعة والتجارة، مدير البريد العام، مدير الاراضي والتوطين، مدير قسم العمال، مدير الرعاية الاجتماعية، وقائمقام كل من اقضية القدس، وحيفا، والخليل، واللد، والسامرة، وغزة اعضاء[٦٨] .

ثانياً : – التمثيل اليهودي في المجالس البلدية مابين عامي ١٩١٨– ١٩٤٨

عشية الاحتلال البريطاني لفلسطين كان هناك مايقرب من اثنا وعشرون مجلس بلدي يمثلون العديد من المدن الفلسطينية، ويعملون بشكلٍ جيدٍ منذ صدور قانون البلديات العام العثماني في عام ١٨٧٧، الا ان حكومة الانتداب اصدرت في عام ١٩٢١ اول قانون يُنظم المجالس البلدية والمحلية في فلسطين، حافظت بموجبه على عدد المجالس البلدية المقررة للمدن الفلسطينية قبل مدة الانتداب (المرحلة العثمانية) ، مع السماح لبعض المستوطنات اليهودية بتشكيل مجالسها البلدية الخاصة بها ، وفي نهاية عام ١٩٢٤ تمً زيادة عدد المجالس البلدية ليصل الى ثلاث وعشرون مجلساً بلدياً عربياً خالصاً او مختلطاً(عربي ويهودي) في عضويته او ادارته، واربعة مجالس بلدية يهودية خالصة في بعض المستوطنات اليهودية[٦٩] .

وفي مطلع كانون الاول(ديسمبر) عام ١٩٢٦ اصدرت الحكومة قانوناً جديداً يُنظّم عمل المجالس البلدية ، على وفق نظام القانون البلدي الفرنسي في مجالي التشريع والتمثيل النسبي

للمكونات السكانية[٧٠] ، إذ زادت بموجبه عدد اعضاء كل مجلس بلدي الى اثني عشر عضواً بدلاً من ستة اعضاء، ويُتم اختيار رئيس مجلس البلدية ومعاونيه الاثنين من الاعضاء المنتخبين للمجلس من قبل المندوب السامي، فيما يُتم اختيار رئيس المجلس المحلي من بين الاعضاء المنتخبين ويُعين او يُطرد من قبل القائممقام، وجرت في الحادي عشر من نيسان (ابريل) عام ١٩٢٧ اول انتخابات بلدية منظمة في جميع انحاء فلسطين، باستثناء المستوطنات اليهودية والتي كانت تتمتع منذ البداية بمجالس بلدية مستقلة لا تتدخل الحكومة في أي اختصاص من اختصاصاتها[٧١] .

وفي الرابع من شباط(فبراير) عام ١٩٣٤ قامت حكومة الانتداب بإصدار قانوناً جديداً يُنظم عمل المجالس البلدية وهو (قانون المجالس البلدية الجديد رقم ١ لسنة ١٩٣٤) والذي تمً بموجبه تقسيم فلسطين الى ستة مناطق انتخابية هي القدس وغزة واللد وحيفا والسامرة والخليل، وتوسيع الهيكل التنظيمي للمجالس اذ قُسّم بموجبها الى ثلاثة اقسام، هي المجالس البلدية (Municipal Council) وكانت تشمل المناطق والمراكز الحضرية الكثيفة السكان(المدن الكبيرة)، والمجالس المحلية (Local Council)، وتشمل المناطق والبلدات الصغيرة المتوسطة السكان، ويتم انتخاب اعضاء هذين المجلسين عِبرَ انتخابات عامة مباشرة من قبل سكان المناطق والمدن المشمولة بالمجالس، وكذلك المجالس القروية (Village Council) وتكون حصراً في القرى والمناطق الريفية ، وينتخب اعضاء المجالس القروية (المختار– هيئة المختارية) من قبل سكان القرية، ويكون المختار والهيئة تحت الاشراف المباشر للقائممقام التي تتبعها القرية ادارياً، وعلى اثر صدور القانون أُجريت ثالث عملية انتخاب للمجالس البلدية ابان عهد الانتداب البريطاني في فلسطين [٧٢] .

وبالرغم من صدور (قانون المجالس البلدية الجديد رقم ١ لسنة ١٩٣٤) والذي كان من المفترض انه يُنظم عمل وانتخاب المجالس البلدية والمحلية والقروية بشكلٍ منتظم ، الا ان سلطات الانتداب البريطاني كانت كثيراً ما تتدخل خلافاً للنصوص القانونية الواردة في ذلك القانون، منها استمرت السلطات على تعيين اغلب اعضاء المجالس البلدية المهادنين والموالين لسياسة الانتداب من قبل المندوب السامي، تخوفاً من انتخاب الجماهير لعناصر وطنية قوية تقف بوجه خطط المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين والتسهيلات البريطانية له، او الابقاء على رؤساء العديد من المجالس البلدية في مناصبهم ولفترات طويلة، دون ان يشملهم التغيير عَقب اي عملية انتخابية طالما ظلوا متعاونين ومتمتعين برضا حكومة الانتداب[٧٣] ، ومنهم رئيس مجلس بلدية مدينة طولكرم الشيخ عبدالرحمن الحاج ابراهيم والذي استمر في منصبه طيلة المدة ما بين عامي ١٩٠١– ١٩٣٩، اعقبه هاشم الجيوسي والذي استمر في منصبه طيلة المدة مابين عامي ١٩٣٩ –١٩٥١ [٧٤]، وسليمان عبدالرزاق طوقان وعمر زعيتر لرئاسة مجلس بلدية مدينة نابلس[٧٥] ، وعاصم السعيد رئيس مجلس بلدية مدينة يافا، وتوفيق حقي لرئاسة مجلس بلدية مدينة عكا، ومصطفى الخيري لرئاسة مجلس بلدية مدينة الرملة[٧٦]، او التضييق على الناخبين العرب الفلسطينيين من خلال المبالغة في الشروط الواجبة

التي تنطبق عليهم في المشاركة الانتخابية، فعلى سبيل المثال في انتخابات عام ١٩٣٤ وصلت نسبة السكان المسموح لهم بالاشتراك في عملية الانتخاب في مدينة غزة على ٤،٩% من مجموع سكانها والبالغ عددهم في عام ١٩٣١ بنحو ١١٥،٣٠٠ نسمة(أي ٥٦٤٩ ناخب من مجموع سكانها)، ومدينة نابلس على نسبة٤،٩% من مجموع سكانها والبلغ عددهم بنحو ٦٨،٧٠٠ نسمة(أي ٣٣٦٦ ناخب من مجموع سكانها)، ومدينة الناصرة على نسبة ٥،٢% من مجموع سكانها والبالغ عددهم بنحو ٢٥،٤٠٠ نسمة(أي ١٣٢٠ ناخب من مجموع سكانها)، ومدينة عكا على نسبة ٩،١% من مجموع سكانها والبالغ بنحو ٤٤،٨٠٠ نسمة(أي ٤٠٧٦ ناخب من مجموع سكانها)، ومدينة المجدل على نسبة ٢،٧% من مجموع سكانها ، ومدينة بيت لحم على نسبة ٤،٨% من مجموع سكانها، ومدينة جنين على نسبة ٦% من مجموع سكانها والبالغ عددهم بنحو ٤١،٤٠٠ نسمة (أي ٢٤٨٤ ناخب من مجموع سكانها)[٧٧] ، كما لم تتغير نسبة السكان العرب المشاركين في انتخابات عام ١٩٤٦ ايضاً بالرغم من الزيادة الكبيرة في عدد السكان لتصل الى نسبة ٤،٧% في مدينة غزة من مجموع سكانها والبالغ تعدادهم في عام ١٩٤٤ بنحو ١٨٧،٩٠٠ نسمة(أي ٨٨٣١ ناخب من مجموع سكانها)، ومدينة نابلس الى نسبة ٦،٩% من مجموع سكانها والبالغ بنحو ٩٢،١٠٠ نسمة(أي ٦٣٥٤ ناخب من مجموع سكانها)، ومدينة الناصرة الى نسبة ٨،١% من مجموع سكانها والبالغ عددهم بنحو ٣٨،٥٠٠ نسمة(أي ٣١١٨ ناخب من مجموع سكانها)، ومدينة عكا الى نسبة ١٠،٨% من مجموع سكانها والبالغ عددهم بنحو ٦٥،٤٠٠ نسمة(أي ٧٠٦٣ ناخب من مجموع سكانها)، ومدينة المجدل الى نسبة ٣،٣% من مجموع سكانها والبالغ عددهم بنحو ٩،٩١٠ نسمة(أي ٣٢٧ ناخب من مجموع سكانها)، ومدينة بيت لحم الى نسبة ٦،٦% من مجموع سكانها والبالغ عددهم بنحو ٨،٨٢٠ نسمة(أي ٥٨٢ ناخب من مجموع سكانها)، ومدينة جنين الى نسبة٨،١% من مجموع سكانها والبالغ عددهم بنحو٥٦،٩٠٠ نسمة(أي ٤٦٠٨ ناخب من مجموع سكانها) [٧٨]، في حين اقدمت حكومة الانتداب على تقديم تسهيلات كبيرة للجانب اليهودي، منها في عام ١٩٣٦ تمً السماح بتأسيس ثلاثة مجالس محلية لمستوطنات كفر سابا وعنانا وهرتزليا اليهودية بالرغم من قلة عدد مستوطنيها قياساً الى بلدات عربية فلسطينية [٧٩]، وفي ذات العام تمً ترحيل المجلس المحلي لمستوطنة بتاح تكفا ذي الكثافة السكانية المتوسطة الى صفة المجلس البلدي والمشكّل منذ عام ١٩٣٠ [٨٠].

ومع ذلك ففي عام ١٩٤٧ بلغ عدد المجالس الريفية(Village Council) بنحو اربعون مجلساً ريفياً جميعها عربية، وعدد المجالس المحلية (Local Council) بلغ عددها بنحو ثمانية وثلاثون مجلساً نال منها اليهود على ستة وعشرون مجلساً محلياً، فيما نال العرب الفلسطينيون على احد عشر مجلساً محلياً، ومجلساً واحداً ذات ادارة مشتركة بين العرب واليهود، فيما بلغ عدد المجالس البلدية على اربعة وعشرون مجلساً نال اليهود منها على مجلسين هما مجلسي مدينة تل ابيب ومستوطنة بتاح تكفا، فيما نال العرب على ثمانية عشر مجلساً بلدياً، واربعة مجالس بلدية بإدارات مشتركة بين العرب واليهود وهي مجالس بلدية كل من مدن القدس وحيفا وصفد وطبرية [٨١] ، ومن مجموع ثمانية

وثلاثون مجلساً محلياً تولى اليهود رئاسة نحو ثمانية وعشرون مجلساً محلياً منها، فيما نال العرب رئاسة نحو عشرة مجالس محلية، ومن مجموع اربعة وعشرون مجلساً بلدياً في عموم فلسطين تولى اليهود رئاسة خمسة مجالس بلدية، فيما تولى العرب الفلسطينيون رئاسة تسعة عشر مجلساً بلدياً (منطقة غزة اربعة مجالس بلدية جميعها عرب)و(منطقة اللد خمسة مجالس بلدية ثلاثة عرب واثنان يهوديان)و(منطقة القدس خمسة مجالس بلدية اربعة مجالس عرب وواحد يهودي)و (منطقة حيفا مجلسين بلديين واحد عربي وواحد يهودي)و(منطقة السامرة ثلاثة مجالس بلدية جميعهم عرب) و(منطقة الجليل خمسة مجالس بلدية اربعة عرب وواحد يهودي) [٨٢].

المبحث الثالث:- اهم المجالس البلدية في فلسطين ما بين عامي ١٩١٨- ١٩٤٨

اولاً: - المجلس البلدي لمدينة القدس

عقب السيطرة الكاملة للاحتلال البريطاني على فلسطين ومنها مدينة القدس، سعت حكومة الانتداب الى تعزيز الوجود اليهودي في المؤسسات الادارية فيها، ومنها المجلس البلدي للمدينة، ففي اواسط عام ١٩١٨ قام الحاكم العسكري البريطاني لمدينة القدس الكابتن (رونالد ستورز- Storis Ronald) بحل المجلس البلدي والمقام منذ عام ١٨٦٣، وتشكيل مجلس بلدي جديد بدلاً عنه، يتكون من ستة اعضاء(عضوين مسلمين، وعضوين نصرانيين، وعضوين يهوديين) وتولى رئاسته موسى كاظم الحسيني بعد تعينيه من قبل الحاكم العسكري للمدينة، فيما اعترض الجانب اليهودي على رئاسة الحسيني للمجلس لزعمهم انهم يشكّلون نصف سكان المدينة، الا انه أُبعد عن منصبه من قبل المندوب السامي صموئيل في عام ١٩٢٠ لاشتراكه في ما تُسمى انتفاضة موسم النبي موسى[٨٣]، وتعيين خصمه السياسي راغب النشاشيبي بدلاً منه والذي استمر في منصبه حتى أُقصي منه بعد فشله في الانتخابات البلدية المقامة في عام ١٩٣٤ من قبل الرئيس الجديد الدكتور حسين فخري الخالدي[٨٤]، ونائبين للرئيس احدهما عربي نصراني والاخر يهودي[٨٥] هو جونستانتن بك فراح Gonstantine) (bey frach(والذي استمر في منصبه كنائب لرئيس المجلس حتى عام ١٩٣٥) [٨٦] .

وبعد صدور قانون المجالس البلدية الجديد في عام ١٩٢٦ زُيّد اعضاء المجلس البلدي للمدينة من ستة اعضاء الى اثني عشر عضواً وبواقع (خمسة اعضاء عرب مسلمين- ثلاثة عرب نصارى- اربعة يهود) وجرت الانتخابات بموجب ذلك القانون في الحادي عشر من نيسان(ابريل) عام ١٩٢٧ ففاز كل من راغب النشاشيبي وزكي نسيبة وسعد الدين الخليلي وجمال الحسيني والدكتور حسام الدين ابو السعود(مسلمون) ويعقوب فراج وفرنسيس بطاطو ونخلة كتن (نصارى) وحاييم سلامون واسحق بن زفي واسحق الياشار والياهو شمّاع(عن اليهود)[٨٧]، الا ان الجانب اليهودي رفض النسبة الجديدة لتمثيلهم في المجلس بعد الانتخابات لزعمهم انهم يشكلون اغلبية سكان المدينة (٦٢% من السكان)[٨٨] .

ونتيجة للضغوطات الصهيونية على حكومة الانتداب بشأن نسبة التمثيل اليهودي في المجلس البلدي لمدينة القدس، فقد اقدمت الحكومة وعلى ضوء تشريع القانون الجديد (قانون المجالس البلدية رقم ١ لسنة ١٩٣٤) والانتخابات الخاصة به، بتقليص عدد كل من الاعضاء العرب المسلمين من خمسة اعضاء الى اربعة اعضاء، وهم كل من الدكتور حسين فخري الخالدي(تولى رئاسة المجلس) وسعدالدين الخليلي وحسن صدقي الدجاني وابراهيم درويش، وعدد الاعضاء العرب النصارى من ثلاثة اعضاء الى عضوين اثنين وهما يعقوب فراج (تولى نائباً للرئيس) وانسطاس حنانيا، فيما تمَّ زيادة الاعضاء اليهود من اربعة اعضاء الى ستة اعضاء، وهم كل من (دانيال اوستر- Daniel Auster (تولى نائباً لرئيس المجلس) و(حاييم سولومون- Chaim Solomon) و(صموئيل عدن- Samuel Aden) و(ابراهام المالح- Abraham El-Maleh) و(يوسف حاخام شويلي- Youssef Rabbi Shouili واسحق بن زفي[٨٩]، وبذلك ارتفعت نسبة التمثيل اليهودي في المجلس من مانسبته ٣٣% في المجلس السابق الى مانسبته ٥٠% في المجلس الجديد[٩٠].

وفي ٢٦ ايلول(سبتمبر) عام ١٩٣٧ جرت عملية اغتيال الكولونيل البريطاني اندروز(Col. Andrews) حاكم لواء الجليل وحرسه من قبل مجهولين، الامر الذي استغله المندوب السامي الجديد هارولد مكمايكل((Harold Mac Michal)(تولى المندوبية من ٣ آذار (مارس) عام ١٩٣٨ إلى ٣٠ آب (أغسطس) عام ١٩٤٤) فقام باعتقال العشرات من الشخصيات الوطنية الفلسطينية ونفيهم الى جزيرة سيشل في المحيط الهندي[٩١]، ومنهم رئيس المجلس البلدي لمدينة القدس الدكتور حسين فخري الخالدي، الامر الذي عُهد الى رئاسة المجلس كبديل عن رئيس المجلس المعتقل الى النائب العربي مصطفى الخالدي والذي استمر في منصبه حتى وفاته في ايلول(سبتمبر) عام ١٩٤٤، ثمَّ تولى رئاسة المجلس وكالة النائب الثاني له العضو اليهودي دانيال اوستر، وباستلامه المنصب تفجّرت مشكلة بين الأعضاء العرب الفلسطينيين(مسلمين ونصارى) واليهود، بعد ان طالب الجانب اليهودي بان تكون رئاسة دانيال للمجلس اصالةً وليس وكالةً، لانهم يزعمون انهم يشكّلون ٦٠% من سكان المدينة وبالتالي لهم الاحقية الكاملة في توليتهم لرئاسة المجلس البلدي، الامر الذي دفع بالأعضاء العرب الى مقاطعة المجلس وتعطيل اعماله ، مما دفع المندوب السامي الجديد اللورد فسكونت كورت- Field Marshal Viscount Gort (تولى المندوبية مابين١ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٤ إلى ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٤٥)، ولأجل تمشية اعمال المجلس البلدي بتقديم مقترحٍ بان تكون رئاسة المجلس يشكلٍ دوري وبالتناوب بين ممثلي المكونات السكانية الثلاثة في المدينة(الاسلامية والنصرانية واليهودية)، الامر الذي رفضه العرب الفلسطينيون بشدة، الا ان الجانب اليهودي وافق على المقترح البريطاني[٩٢]، فيما اقترحت لجنة أخرى شكلها السير (وليام فيز جيرالد William Fitz -Gerald) رئيس محكمة فلسطين بتشكيل مجلسين بلديين في المدينة واحد تكون ادارته من قبل العرب الفلسطينيون، والاخر يُدار من قبل الجانب اليهودي، اما المدينة القديمة والاماكن المقدسة فتدار من قبل مجلس موحد مشترك بين المكونات الثلاثة[٩٣] .

بعد الرفض العربي الفلسطيني لجميع المقترحات المقدمة من قبل حكومة الانتداب، اقدمت في الحادي عشر من تموز(يوليو) عام ١٩٤٥ بإلغاء المجلس البلدي لمدينة القدس بشكلٍ نهائي، وتشكيل لجنة بلدية من خمسة اعضاء رئيسها واعضائها جميعهم من الموظفون البريطانيون العاملون في إدارات الحكومة تتولى ادارة المدينة بلدياً وهم كل من مدير عام مصلحة البريد والبرق رئيساً، ومدير عام مصلحة الصحة العمومية نائباً للرئيس، ونائب مدير الاشغال العامة، ونائب حاكم لواء القدس، ومساعد السكرتير العام اعضاء ، واستمرت هذه اللجنة على الاشراف والادارة للشؤون البلدية للمدينة حتى انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في ١٥ مايس(مايو) عام ١٩٤٨ [٩٤].

وبالرغم من الصراع العربي- اليهودي الذي رافق عمل ادارة المجلس البلدي للمدينة، والمحاولات اليهودية المتواصلة في الاستحواذ على هيكلية المجلس والسيطرة عليه وتسخيره لدعم المشروع الصهيوني في مدينة القدس خاصة وفلسطين عامة طيلة عهد الانتداب، الا انه ساهم في تقديم وتطوير الخدمات البلدية في المدينة، ويدلل على ذلك من المبالغ التي خُصصت لميزانية البلدية وانفقتها على جميع انشطتها، والتي حصلت عليها من فرض الضرائب ورسوم الرخص واجور الخدمات الاخرى، والمساعدات والمنح الحكومية، والرسوم المفروضة على الصنّاع واصحاب الحرف، وايجارات املاك البلدية من حوانيت ودكاكين، ففي عام ١٩٣٥ قدرت ميزانية البلدية بنحو ١٤٦،٤٣٦ جنيهاً، انفقت منه بنحو ١٠٩،٣٧٢ جنيهاً، ازدادت الاموال المخصصة في عام ١٩٣٧ لتصل الى ١٩٠،٨٦٩ جنيهاً، انفقت منها بنحو ١٥٤،٣٦٧ جنيهاً، وفي عام ١٩٤٦ بلغت ميزانية البلدية بنحو ٥٢٠،١٢٠ جنيهاً، انفقت منها بنحو ٤٧٥،٩٢٠ جنيهاً [٩٥]، وفي الموسم الخدمي ١٩٤٤- ١٩٤٥ وافق المجلس البلدي للمدينة قبل حله على وضع خطة للنهوض بالواقع الخدمي للمدينة لمرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩- ١٩٤٥) وذلك بتخصيص مبلغ مليوني جنيه لإنفاقها على تحسين وتوسيع المتنزهات والحدائق العامة، وكهربة المدينة، وتبليط شوارعها ، ومشاريع اخرى متنوعة[٩٦].

ثانياً:- المجلس البلدي لمدينة تل ابيب

ترجع البدايات الاولى لتأسيس المجلس البلدي لمدينة تل ابيب الى نيسان(ابريل) عام ١٩٠٩ ، عندما تمً تأسيس مجلس محلي لأول تجمع سكني يهودي اذ قامت ٦٠ اسرة يهودية(٢٠٠ نسمة) ببناء ٤٩ وحدة سكنية في منطقة مهجورة اتخذت موقعاً لها شمالي نهر العوجة(اليركون) الى الشمال وخارج النطاق العمراني لمدينة يافا العربية [٩٧]، وفي عام ١٩١١ تمً تشكيل اول مجلس بلدي للضاحية اليهودية وانتخب مائير ديزنغوف (Meir Dizengoof) [٩٨] رئيساً له، والذي اتخذ من منزله مقراً رسمياً لإدارته، الا ان السلطات العثمانية اعترضت على تلك الاجراءات اليهودية، وعدّته مخالفاً لقوانين المجالس البلدية العثمانية النافذة، وقررت حل والغاء المجلس وطرد رئيسه ونفيه الى مدينة دمشق[٩٩]، وفي عام ١٩٢١ قررت حكومة الانتداب البريطاني اعادة الاعتبار للضاحية بإعطائها صفة البلدية الرسمية وتحت اسم(بلدية تل ابيب)، وفصلها ادارياً وبلدياً عن مدينة يافا المتاخمة لها[١٠٠]، وانتخب

ديزنغوف مجدداً لرئاسة المجلس حتى عام ١٩٢٥ ، ثمَّ أُعيد انتخابه مرة ثانية مابين عامي ١٩٢٩ وحتى وفاته في ٢٤ ايلول(سبتمبر) عام ١٩٣٥، إذ خلفه نائبه برئاسة المجلس اسحق روكاح(Isaac Rocha) في تشرين الاول (اكتوبر) في ذات العام بعد تعيينه من قبل المندوب السامي البريطاني السير (آرثر غرنفيل واكهوبArthur Grenfell Wauchope) (تولى المندوبية تشربن الثاني ١٩٣١- اذار عام ١٩٣٨) [١٠١] ، وفي عام ١٩٣٢ تمَّ انتخاب مجلس بلدي جديد للمدينة، وتمَّ زيادة عدد اعضائه من ثمانية اعضاء الى اربعة عشر عضواً فضلاً عن رئيس المجلس وجميعهم من اليهود[١٠٢].

في الحقيقة كان المجلس البلدي لمدينة تل ابيب من انشط وأكفأ المجالس البلدية في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني قاطبةً، بعد ان أولت الجهات الصهيونية لمدينة تل أبيب الكثير من الاهتمام والرعاية لتكون مدينة ذات طابع يهودي صرف، لمنافسة المدينة العربية المتاخمة لها يافا والتفوق عليها، لذا أفردت لها ميزانية خاصة، تقوم المؤسسات المالية الصهيونية بتوفير الأموال اللازمة لبلديتها، للإنفاق على إقامة البنى التحتية فيها (شوارع- مدارس- مراكز صحية- حدائق ومتنزهات- محال تجارية- مباني سكنية- مباني إدارية للخدمات عامة)، والبرغم من أن ما خُصّص للضاحية للإنفاق على انشطتها الخدمية في عام ١٩١٣ لم تكن سوى ٣٦١٨ دولاراً(أي ٩٠٤،٥ جنيهاً)[١٠٣]، إلا أن المبالغ ازدادت كثيراً لمجلس بلديتها في الاعوام اللاحقة، ففي عامي ١٩٢٠-١٩٢١ بلغت بنحو ١١،٨٥٢ جنيهاً أُنفقت على مختلف أنشطته العمرانية والخدمية، ثُمَّ ازدادت المبالغ المنفقة من قبل المجلس لعامي ١٩٢٥-١٩٢٦ لتصل إلى ١٢٠،٨٨٠ جنيهاً [١٠٤].

ونتيجة للأزمة المالية التي ضربت المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين عام ١٩٢٧ والأعوام اللاحقة ، وكذلك تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣) الواضحة على القدرات المالية للمؤسسات المالية الصهيونية، وقيمة التبرعات اليهودية الخارجية إليها في فلسطين، فقد انخفضت الأموال المنفقة على الأنشطة البلدية للمدينة في عام ١٩٣٠ لتصل إلى ٩٧،٩٦٣ جنيهاً، إلا أنها عاودت الازدياد في عامي ١٩٣٥-١٩٣٦ لتصل إلى ٤٦١،٩٩٥ جنيهاً، ثُمَّ إلى ٥٢٦،٠٥١ جنيهاً في عامي ١٩٤٠- ١٩٤١ [١٠٥] .

وفي عامي ١٩٤٢-١٩٤٣ أنفقت البلدية ما يقرب من ٧٤٠ ألف جنيه على مشاريعها المقامة في المدينة، ثُمَّ إلى ٩٩٠ ألف جنيه في عامي ١٩٤٣-١٩٤٤[١٠٦]، ازدادت مجدداً في عامي ١٩٤٤-١٩٤٥ لتصل إلى ١،٣٧١ مليون جنيه، خصّصت ما نسبته ٢٣% منه لقطاع التعليم وبناء المدارس والمراكز التعليمية(أي ما قيمته ٣١٥،٣٣٠ جنيهاً)، وما نسبته ٢٦% منه لبناء المراكز الصحية والمستشفيات والرعاية الصحية العامة للمستوطنين (أي ما قيمته ٣٥٦،٤٦٠ جنيهاً)، وما نسبته ١٣% منه للخدمات الاجتماعية المتنوعة (أي ما قيمته ١٧٨،٢٣٠ جنيهاً)، وما نسبته ٣٨% منه على قطاع الإسكان العام وطرق المواصلات والخدمات البلدية الأخرى والأمن الداخلي للمدينة (أي ما

قيمته ٥٢٠،٩٨٠ جنيهاً)، ثمَّ ازدادت المبالغ لعامي ١٩٤٥-١٩٤٦ لتصل إلى ١،٥٨٨ مليون جنيه، خُصصت ما نسبته ٢٣% للخدمات التعليمية والثقافية(أي ما قيمته ٣٦٥،٢٤٠ جنيه)، وما نسبته ٢٦% لخدمات الصحة العامة وبناء المستشفيات(أي ما قيمته ٤١٣،٨٨٠ جنيه)، وما نسبته ١٣% للخدمات الاجتماعية المتنوعة(أي ما قيمته ٢٠٦،٤٤٠ جنيه)، وما نسبته ٣٨% لخدمات الإسكان العامة وطرق المواصلات والخدمات الأمنية، وخدمات أخرى متنوعة(أي ما قيمته ٦٠٣،٤٤٠ جنيه)[١٠٧].

وبعد انتهاء العمليات الحربية للحرب العالمية الثانية(١٩٣٩-١٩٤٥) قامت الجهات الصهيونية في فلسطين بتهيئة مخطط واسع للنهوض بواقع البنى التحتية للمدينة وتوسِعَتها، لاسيما بعد أن ازدادت وتيرة الهجرات اليهودية إلى فلسطين والاستيطان فيها، من خلال رصدها لأكبر ميزانية في تاريخ البلدية آنذاك، إذ أقدمت بالحصول على قرضٍ مالي من مصارف بريطانية بمبلغ خمسة ملايين جنيه، ساهمت حكومة الانتداب منه كمنحة بنسبة ٣،٥% (أي ماقيمته ١٧٥ ألف جنيه) ، لإنفاقه على مجمل المشاريع العمرانية والخدمية في المدينة، والتي كان من المؤمل إنفاقه عليها لغاية عام ١٩٤٨، إذ خصّصت منه لعامي ١٩٤٦-١٩٤٧ بنحو ٢،١٨٨ مليون جنيه، وبواقع إنفاق ٣٠٠ ألف جنيه على المباني المدرسية والخدمات التعليمية(أي ما نسبته ١٣،٧% من المبلغ) ، و٢٥٠ ألف جنيه للمستشفى البلدي(المركزي) والمراكز الصحية الأخرى في المدينة(أي مانسبته ١١،٤٢% من المبلغ)، و٧٥٠ ألف جنيه لقطاع الإسكان العام وطرق المواصلات(أي مانسبته ٣٤،٢٧% من المبلغ الكلي)، و٣٢٥ ألف جنيه للمتنزهات والحدائق العامة والملاعب الرياضية(أي مانسبته ١٤،٨٥% من المبلغ) ، و٥٦٣ ألف جنيه للبنى التحتية الأخرى(أي مانسبته ٢٥،٧٣% من المبلغ) ، فيما خُصّص المبلغ المتبقي وهو ٢،٨١٢ مليون جنيه لإنفاقه في عام ١٩٤٨على البنى التحتية وإقامة مشاريع جديدة في المدينة [١٠٨] .

ثالثاً :- مجالس بلديات أخرى

لم يكن مجلسي بلديتي مدينتي القدس وتل ابيب فقط هما من المجالس البلدية النشطة في فلسطين منذ العهد العثماني الاخير مروراً بمدة الانتداب البريطاني، بل كان هناك مجالس بلدية أخرى ذات نشاط متميز منها مجلس بلدية مدينة حيفا، وكان لليهود حضوراً فاعلاً في مجلس بلديتها بالرغم من قلة تمثيلهم السكاني بالنسبة لمجموع سكانها، اذ شكلوا في عام ١٩١٤ على نسبة ٣،٦% من مجموع سكان المدينة العام (أي كان هناك ١١١٧ مستوطن يهودي من مجموع ٣٠،٧٣٧ نسمة)[١٠٩] ، الا انه ازدادت اعدادهم في عام ١٩٢٢ لتصل الى ما نسبته ١٥% من مجموع السكان(أي ٦٤٢٥ مستوطن من مجموع ٤٢،٨٣٩ نسمة سكان المدينة) [١١٠]، وفي انتخابات المجالس البلدية عام ١٩٢٧ استحوذ اليهود على نسبة ٣٣،٣٣% من عدد أعضاء المجلس (عضوين يهوديين واربعة اعضاء عرب (عضوين نصارى وعضوين مسلمين)[١١١] ، فضلاً عن رئاسة المجلس إذ شغله بصورة متواصلة لغاية عام ١٩٤٤ اليهودي شبطاي ليفي (Shabtai Levy) [١١٢] .

وفي عام ١٩٣٢ انفق مجلس بلدية المدينة بنحو ٦،٣٠٠ جنيه على الاشغال العامة الموكلة اليه في النطاق الجغرافي للبلدية، ذهبت منها ما نسبته ٧٧% الى العمال العرب المستخدمين في اشغال البلدية كأجور يومية(أي ما قيمته ٤٨٥١ جنيهاً) ، وما نسبته ٢٣% منها ذهبت الى العمال اليهود(أي ما قيمته ١٤٤٩ جنيهاً) [١١٣] ، وفي العام ١٩٤٤-١٩٤٥ وضع المجلس البلدي خطة خمسية للنهوض بالواقع البلدي والخدمي للمدينة لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩- ١٩٤٥) إذ تضمّنت انفاق مبلغ ثلاثة ملايين جنيه، فضلاً عن الميزانية السنوية الاعتيادية للمجلس[١١٤] .

وكذلك المجلس البلدي لمدينة يافا إذ حظي اليهود بموقع مهم في ادارة مجلسها البلدي بالرغم من النسبة المتوسطة لعدد المستوطنين اليهود فيها بالنسبة لمجموع سكان المدينة العرب، ففي عام ١٩٢٢ شكّل اليهود ما نسبته ٣٧% من مجموع سكانها(أي ٢٤،١٠٠ مستوطن يهودي من مجموع ٦٥،٣٠٠ نسمة)، الا ان نسبتهم ازدادت لكثرة استيطانهم في المدينة لازدياد الهجرات اليهودية ابان سنوات الانتداب البريطاني، ففي عام ١٩٣١ وصلت الى ٤٨% من سكانها(٦٩،٨٠٠ مستوطن يهودي من مجموع ١٤٥،٥٠٠ نسمة السكان العام للمدينة)، وفي عام ١٩٤٤ ازدادت نسبتهم بشكلٍ كبيرٍ لتصل الى ٧٠% من مجموع سكانها(أي بنحو ٢٦٤،١٠٠ مستوطن يهودي من مجموع ٣٧٣،٨٠٠ نسمة) [١١٥] ، ويبدو ان للأعضاء اليهود دوراً ملحوظاً في الاستحواذ وادارة المجلس البلدي، بالرغم من أن رئاسته قد اسندت الى النائب العربي الدكتور يوسف هيكل، وما يُدلل على ذلك هو ازدياد المعدل السنوي للتوظيف اليهودي الى ما نسبته ١٢% من العمالة المستخدمة في اشغال واقسام البلدية لغاية عام ١٩٣٢، قياساً الى العمال العرب، بالرغم من نسبتهم المتوسطة بالنسبة لسكان المدينة[١١٦] .

وبالرغم من الكثافة السكانية اليهودية في القضاء الا أنه وفي الانتخابات البلدية التكميلية للقضاء والتي اجريت في عام ١٩٤٧ اسفرت عن خسارة كبيرة للمرشحين اليهود، وذلك لقيام اليهود العرب اليمنيون المستوطنين في القضاء وهم بنسبة كبيرة الى التصويت لصالح المرشحين العرب بدلاً من المرشحين اليهود، الامر الذي دفع الجانب اليهودي الى مقاطعة الانتخابات وانسحابهم منها[١١٧] .

وكذلك المجلس البلدي لقضاء طبرية إذ ساهمت النسبة الكبيرة للمستوطنين اليهود القاطنين في المدينة من استحواذهم على المجلس البلدي، ففي عام ١٩٢٢ شكلت نسبة المستوطنين اليهود ٣٠،١% (أي بنحو ٦٢٠٠ مستوطن من مجموع ٢٠،٧٠٠ نسمة سكان المدينة)، وبالرغم من ان نسبتهم انخفضت عام ١٩٣١ الى ٢٨،٩% الا ان اعدادهم ازدادت لتصل الى ٧٨٠٠ مستوطن يهودي من مجموع ٢٧ ألف نسمة سكان المدينة، ثُمَّ ازدادت نسبتهم ثانية في عام ١٩٤٤ لتصل الى ٣٣،٤% (أي بنحو ١٣،١٠٠ مستوطن من مجموع ٣٩،٢٠٠ نسمة سكان المدينة) [١١٨] ، الامر الذي جعلهم يستحوذون على اغلبية المجلس، فضلاً عن رئاسته، إذ تولاه بشكلٍ متواصل لغاية عام ١٩٤٤ اليهودي

(سيمون داهان –Simon Dahan) [١١٩] وهذا ما جعل العمال اليهود يستحوذون على ما نسبته ٧٦% من فرص التوظيف والاشغال المنجزة من قبل البلدية[١٢٠] .

الخاتمة:-

تناول البحث (التمثيل اليهودي في المجالس التشريعية والبلدية في فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى انتهاء الانتداب البريطاني عام ١٩٤٨) (دراسة تاريخية)

وتوصلَ الى الاستنتاجات التالية:-

- كان لليهود المستوطنين في فلسطين تمثيل نيابي في المجلس العمومي لمتصرفية القدس منذ انشائه في عام ١٨٦٤، من المتمتعين بالجنسية العثمانية باعتبارهم مواطنين عثمانيين، او من دافعي الضرائب ، او المتوظفين لدى مدارس التحالف الاسرائيلي العالمي من غير الحاصلين على الجنسية العثمانية في اواخر العهد العثماني .
- كان للمستوطنين اليهود تمثيلاً في المجلس البلدي لمدينة القدس منذ انشائه عام ١٨٦٣ وحتى انتهاء الاحتلال البريطاني لفلسطين عام ١٩١٧ .
- الدعم الكبير لحكومة الانتداب البريطاني في افساح المجال للاستحواذ اليهودي على المجالس التشريعية لسنة ١٩٢٠، وسنة ١٩٢٢، وسنة ١٩٣٥ .
- اظهر البحث قيام سلطات الانتداب بإجراء التعديلات القانونية الدورية الخاصة بانتخابات المجالس البلدية في عموم فلسطين لإفساح المجال لليهود المستوطنين بالاستحواذ التدريجي والسيطرة على المجالس البلدية .
- اظهر البحث قيام سلطات الانتداب بالتضييق القانوني والاداري على كل من المرشح والناخب العربي الفلسطيني لإحجامهم من المشاركة الفاعلة في كل عملية انتخاب للمجالس البلدية.
- عدم مراعاة سلطات الانتداب للنسبة السكانية الغالبة للفلسطينيين العرب باستحقاقهم في التمثيل في المجالس التشريعية البلدية .

هوامش البحث ومصادره:-

(١) لم تُحافظ فلسطين على حدودها الإدارية في أواخر العهد العثماني، فما بين عامي ١٨٦٤-١٨٧٤ شكّلت (متصرفية القدس) تابعة لولاية سوريا والحقت بها اقضية القدس والخليل ويافا وغزة، وفي عام١٨٧٤ فصلت عن ولاية سوريا وجعلت متصرفية مستقلة مرتبطة مباشرة بالباب العالي في العاصمة إسطنبول والحقت بها اقضية يافا والخليل والقدس وبئر السبع وغزة٠ للتفاصيل اكثر انظر: عبد العزيز محمد عوض ، الادارة العثمانية في ولاية سوريا١٨٦٤-١٩١٤، (القاهرة ١٩٦٩)، ص٦١-٨٢ ؛ عبد العزيز محمد عوض" متصرفية القدس ١٨٧٢-١٩١٤" مجلة شؤون فلسطينية العدد (٤)، ايلول ١٩٧١؛ عبد العزيز محمد عوض" متصرفية القدس ١٨٧٢-١٩١٤" المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام (فلسطين)، المجلد الأول، ط١، (عمان ١٩٨٣) ، ص٢١٠ .

Gideon Biger , the Boundaries of Modern Palestine1840-1947,(New York 2004)p13-41.

David Kushner" The Ottoman Governors of Palestine 1864-1914" Middle Eastern Studies, Vol .23, No.3 (Jul-1987), pp274-290.

(٢) صبري جريس، تاريخ الصهيونية ١٨٦٥-١٩١٧،ج١، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث،(بيروت ١٩٨١)، ص ٥٩.

(٣) نبيل السهلي، التحولات الديموغرافية للشعب الفلسطيني، (عمان، ٢٠٠٣)، ص ١٠٣ ٠

(٤) خيرية قاسميه، النشاط الصهيوني في المشرق العربي وصداه ١٩٠٨-١٩١٨، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث(بيروت، ١٩٧٣)، ص ١١. (حاخام باشا) باللغة التركية العثمانية :حاخامباشى، بالتركية (Hahambaşı :هو الاسم التركي الذي يطلق على الحاخام الأكبر في المجتمع اليهودي ، وفي عهد الدولة العثمانية استخدم لقب حاخام باشا للحاخام الأكبر في منطقة ما، كسوريا والعراق على الرغم من أن حاخام باشا الآستانة اعتبر الحاخام الأكبر لجميع يهود الدولة i . https://ar.wikipedia.org .

(٥) وهي جمعية يهودية فرنسية تأسست في باريس في مايس(مايو) عام ١٨٦٠، وافتتحت لها ٧٠ فرعاً في العديد من بلدان قارات آسيا وافريقيا واوربا، وعُهد اليها بتحرير اليهود المضطهدين في مناطق عديدة من العالم ، وتوفير المساعدة الفاعلة لهم ، والارتقاء بمستواهم، ولاسيما في مجالي التربية والتعليم، وساهمت تلك الجمعية بجهود فاعلة لليهود المهاجرين الى فلسطين من خلال تأسيس(جمعية استيطان ارض فلسطين) وبالتعاون مع البارون اليهودي الالماني (موريس دي هيرش١٨٣١-١٨٩٦) اذ تبرع لها بمبلغ ٢٠٠ الف دولار (مايعادل ٥٠ الف جنيه)، لتمويل انشطتها الاستيطانية في فلسطين ، للتفاصيل انظر: علي عبدالقادر عبدالواحد العبيدي، مدارس الاليانس الاسرائيلي العالمي وأثرها على الطائفة اليهودية في العراق، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر،٢٠٠٣، ص ٤٨؛ Michale M–laskier, Alliance Israelite Unieverselles and Jewish Communities of Marco 1862–1962 (New York,1983).

(6) Roperto Mazza, Jerusalem from the Ottomans to the British(London 2009), p 25 .

(٧) عوض، الادارة العثمانية، ص ١١٠؛ جميل موسى النجار، الادارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩- ١٩١٧ ، ط١، (القاهرة ١٩٩١)، ص ٢٣٧ ٠

(٨) زياد عبد العزيز المدني، مدينة القدس وجوارها في اواخر العهد العثماني ١٨٣١-١٩١٨(عمان ١٩٩٦)، ص ٣٠ ؛ Mazza, Op.cit, p, 27

(٩) النجار، المصدر السابق، ص ٢٣٨ : عوض، الادارة العثمانية، ص ١٠٨-١٠٩ ٠

(١٠) النجار، المصدر السابق، ص ٢٣٩- ٢٤٠ ٠

(١١) النجار، المصدر السابق، ص ٢٣٨ : عوض، الادارة العثمانية، ص ١٠٨-١٠٩ ٠

(12) Mazza, Op.cit, p, 26.

(١٣) النجار، المصدر السابق، ص ٢٣٨ ٠

(١٤) جميل جمال جميل مشعل، بلدية القدس في العهد الاردني ١٩٤٨- ١٩٦٧ ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا ، ٢٠١٥، ص ٦ ٠

(١٥) بهجت صبري، فلسطين خلال الحرب العالمية الاولى وما بعدها ١٩١٤- ١٩٢٠ (القدس ١٩٨٢)، ص ٥٩ ٠

(١٦) هو محمد رفعت بن محمد افندي بن عباس افندي تفاحة الحسيني، ترأس نقابة الاشراف في مدينة نابلس، كان من المقربين للسلطان عبد الحميد الثاني ومن اشد دعاته في مدينة نابلس، ولوقوفه ضد الاحتلال البريطاني لفلسطين أُعتقل وسجن ثلاثة عشر شهراً في مصر ثمّ اطلق سراحه: عادل مناع، اعلام فلسطين في اواخر العهد العثماني ١٨٠٠- ١٩١٨ ، ط٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت، ١٩٩٥)، ص ٦٨

(١٧) سعادة علي سعادة علي، بلدية نابلس ابان الانتداب البريطاني ١٩١٨- ١٩٤٨، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية(نابلس ٢٠٠٤)، ص ٢٥ ؛ (مروان محمد حمدان يوسف، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مدينة نابلس ١٩٠٠-١٩١٨، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية(نابلس ٢٠١٤)، ص ٥٩ ٠

(١٨) ابراهيم محمد عبداللطيف نعمةالله ، الرملة أواخر العهد العثماني من خلال سجلات المحاكم الشرعية ١٢٨١- ١٣٣٣هـ/ ١٨٦٤-١٩١٤م، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، الجامعة الاسلامية(غزة ٢٠٠٤)، ص ٤٢ ٠

(١٩) دولت احمد مصطفى شعبان، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مدينة جنين ١٨٦٤- ١٩١٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية(نابلس ٢٠٠٩)، ص ٤٩ ٠

(٢٠) عبدالجبار رجا محمود العودة، ملكيّة الأراضي في قضاء طولكرم في ظل الاحتلال البريطاني ١٩١٨– ١٩٤٨، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية(نابلس ٢٠٠٧)، ص٤٧ ٠

(21) Report by His Britannic Majesyt's Government to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestinian trans–Jordan for the year July 1920– December 1921, p,82, (Report of the year)وسيشار إليه لاحقاً وذلك للاختصار بـ

(22) Mazza, Op.cit, p, 23.

(٢٣) روجر اوين، "تاريخ فلسطين الاقتصادي في القرن التاسع عشر ١٨٠٠–١٩١٨"، الموسوعة الفلسطينية، ق٢، مج ١، ط١، (بيروت١٩٩٠)، ص ٥٧١ ٠

(٢٤) محمد عيسى صالحية، مدينة القدس السكان والأرض(العرب واليهود) ١٢٧٥– ١٣٦٨ه/ ١٨٥٨–١٩٤٨م، ط١، (بيروت ٢٠٠٩)، ص ١٨؛ النجار، المصدر السابق، ص ٢٥٧ –٢٥٨؛ Mazza, Op.cit, p, 24.

(٢٥) قانون(نظام البلديات العام) لعام ١٨٧٧ نقلاً عن النجار، المصدر السابق، ص ٢٥٨ ٠

(26) Mazza, Op.cit, p,23.

(٢٧) اياد محمد فهد الشلالدة، الحياة الاقتصادية في قضاء القدس ١٨٦٤– ١٩١٤، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الدراسات العليا ، جامعة الخليل(٢٠١٣)، ص ٤٣ ٠

(٢٨) ولد في القدس عام ١٨٤٢، اكمل تعليمه الاولي في القدس ثم التحق بالكلية البروتستانتية في مالطا، ثمّ كلية طب اسطنبول، ثـمّ كلية روبرت الامريكية للهندسة الا انه لم يكمل مشواره الدراسي في اي واحدة منها، عُين مترجما في الباب العالي عام ١٨٧٤، ثمّ نائبا للقنصل العثماني في الميناء الروسي بوتي على البحر الاسود، ثم مدرساً للغات الشرقية في جامعة فيينا، أُنتخب عضوا في مجلس المبعوثان في دورة عام ١٨٧٧، تولى العديد من الوظائف الادارية في فلسطين، كان ليبرالي النزعة، ومن اشد المتحمسين للإصلاح والدستور، توفي عام ١٩٠٥ في اسطنبول للمزيد انظر؛ مناع، المصدر السابق، ص ١٤٦–١٥١ ٠

(٢٩) الكسندر شولتز، تحولات جذرية في فلسطين١٨٥٦–١٨٨٢ دراسات حول التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ترجمة كامل العسلي، ط٢، (عمان ١٩٩٣)، ص ٢٨٩ ؛ كارين أرمسترونج، القدس مدينة واحدة عقائد ثلاث، ترجمة فاطمة نصر ومحمد عناني، (القاهرة ١٩٩٨)، ص ٥٧٥ ٠

(٣٠)عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، ط٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر(بيروت٢٠٠٥)، ص ٣١٥؛ صالحية، المصدر السابق، ص ١٧ ٠

(٣١) صبري، المصدر السابق، ص ٢٩؛ ارمسترونج، المصدر السابق، ٦٠٦ ٠

(٣٢) العارف، المصدر السابق، ص ٢١٨ ٠

(٣٣) شولتز، المصدر السابق، ص ٢٨٩ ٠

(٣٤)العارف، المصدر السابق، ص ١٢٣ ٠

(٣٥) ليث محمد إبراهيم حسين الجنابي، الإدارة البريطانية في فلسطين ١٩١٨-١٩٣٩، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٤، ص٣٧.

(٣٦) ولد في لندن عام ١٨٦٥، تولى رئاسة الشعبة السياسية للجيش المصري (الاستخبارات) للأعوام ١٩١٤-١٩١٧، ترأس المكتب المصري البريطاني في القاهرة، عمل مستشاراً لوزارة الداخلية المصرية ١٩٢١-١٩٢٢، سكرتير أول لحكومة الانتداب البريطانية على فلسطين ١٩٢٢-١٩٢٥، أصبح المندوب السامي البريطاني في العراق عام ١٩٢٨، توفي عام ١٩٢٩ ؛ محمد مهدي أسد حيدر، التطورات السياسية في فلسطين ١٩١٨-١٩٣٦، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية (بغداد)، ١٩٨٤، ص٣٢.

(٣٧) مواليد مدينة ليفربول عام ١٨٧٠، أُنتخب عضواً بمجلس العموم البريطاني عن حزب المحافظين عام١٩٠٢، تولى وكالة وزارة الداخلية عام ١٩٠٥، أصبح وزيراً للداخلية عام ١٩٠٩، ووزيراً للبريد عام ١٩١٠، ووزيراً لمجلس الإدارة المحلية عام ١٩١٤، أعيد وزيراً للداخلية عام ١٩١٦ فرئيساً للجنة المالية خلال الحرب العالمية الأولى، مُنح لقب سير عام ١٩٢٠، ولقب لورد عام ١٩٣٧، توفي عام ١٩٦٣؛ أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ج١، (القاهرة، ١٩٦٨)، ص٧٢٧؛ ذياب عبود حسين الفهداوي " هربرت صموئيل حياته ودوره السياسي في تأسيس الكيان الصهيوني" مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة الانبار، العدد(٤٤)،٢٠١٢، ص ٢١٣-٢٤٢ .

(٣٨) كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني ١٩٢٢-١٩٣٩، ط٢،(طرابلس- ليبيا ١٩٨٢)، ص ٨٦-٨٧ ٠

(39) Report of the year 1920-1921,p, 82 .

(٤٠) توفي الدكتور حبيب سليم في كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٢١ وبقي منصبه شاغراً ولم يُعين احداً بدله٠

(41) Report of the year 1920-1921,p, 82 .

(42) Document on Palestine, Vole 1, (Jerusalem 2007), p, 85.

(43) Report of the year 1920-1921,p, 84 .

(٤٤) لمعرفة القوانين التي تمت مناقشتها والمصادقة عليها انظر: Report of the year 1920-1921,p83-87

(45) Report of the year 1922, p, 6-7 .

(٤٦) خلة، المصدر السابق ، ص ٢٨٧- ٢٨٨ ٠

(٤٧) عوني فرسخ، التحدي والاستجابة في الصراع العربي- الصهيوني جذور الصراع وقوانينه الضابطة (١٧٩٩- ١٩٤٩)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ٢٠٠٨)، ص ٣٥١ ٠

(48) Document on Palestine, Ibid, p, 117 .

(٤٩) شفيق الرشيدات ، فلسطين، تاريخاً وعبرةً ومصيراً، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت ١٩٩١)، ص ٩٢-٩٤ ٠

(٥٠) عبدالوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط ١٠(بيروت ١٩٩٠)، ص ١٧٠ ٠
(٥١) خلة، المصدر السابق ، ص ٢٨٩ ٠
(٥٢) خلة، المصدر السابق، ص ٢٨٩- ٢٩٣؛ احمد طربين" فلسطين في عهد الانتداب " الموسوعة الفلسطينية، ق ٢ ، مج٢(بيروت ١٩٩٠)، ص ١٠١٣ ٠
(٥٣) عادل حامد الجادر، أثر قوانين الانتداب البريطاني في اقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، مركز الدراسات الفلسطينية، (بغداد ١٩٧٦)، ص ٨٢ ٠
(٥٤) علي أكرم فضل مهاني، العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين ١٩١٨- ١٩٣٦، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، الجامعة الاسلامية(غزة ٢٠١٠)، ص ٥٠ ٠
(٥٥) خلة، المصدر السابق، ص ٩٣-٩٤ ؛ عيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ج١، (يافا ١٩٣٧)، ص ٨٧ ٠
(٥٦) طربين، المصدر السابق، ص ١٠١٧ ٠
(٥٧) ولد في بريطانيا عام ١٨٧٤ ، جنرال بريطاني تولى عام ١٨٩١ قيادة الفرقة العسكرية المعروفة باسم(الحرس الاسود) ، رقي في عام ١٩٠٤ الى رتبة كابتن، اشترك في حملة دنقلة (جنوب مصر)، وحرب جنوب افريقيا، وعمليات الحرب العالمية الاولى، حصل على العديد من الاوسمة : الجنابي، المصدر السابق، ص ١٧٤ ٠

(58) Report of the year 1933, p, 10 .
(59) Report of the year 1934, p,9- 10 .

(٦٠) خلة، المصدر السابق، ص ٣٤٥؛ مهاني، المصدر السابق، ص ٥١ ٠

(٦١) السفري، المصدر السابق، ص ٨٧ ٠

(62) Report of the year 1935, p, 12 .
(63) Report of the year 1934, p, 8-13 .
(٦٤) نجيب صدقه، قضية فلسطين، دار الكتاب(بيروت ١٩٤٦)، ص ١٧٤؛ ناجي علوش، الحركة الوطنية الفلسطينية امام اليهود والصهيونية ١٨٨٢- ١٩٤٨ (بيروت ١٩٧٤)، ص ١٠٦ ٠
(٦٥) خلة، المصدر السابق، ص ٣١٢-٣٤٩ ٠
(٦٦) فرسخ، المصدر السابق، ص ٤٧٧ ٠
(٦٧) مهاني، المصدر السابق، ص ٥٢ ٠

(68) Palestine Government, Staff List, (Jerusalem , April 1947), p, 5.
(69) Report of the year 192, p, 13 .
(70) Report of the year 1926 ,p, 30.

(٧١) خلة، المصدر السابق، ص ٨٤؛ العارف، المصدر السابق، ص ٢١٩ ٠

(72) Report of the year 1934,p, 10-15
(٧٣) محمد عبدالرؤوف سليم، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين منذ إنشائها وحتى قيام دولة اسرائيل ١٩٢٢- ١٩٤٨، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت ١٩٨٢)، ص ٥٤٠ ٠
(٧٤) احمد محمود حسن عمّار، التعليم في قضاء طولكرم في ظل الانتداب البريطاني ١٩٢٢- ١٩٤٨ ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية (نابلس ٢٠٠٠)، ص ٩ ٠
(٧٥) مجد عبدالفتاح اسماعيل عبده، الاوضاع التعليمية في نابلس ابان الانتداب البريطاني ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية(نابلس ١٩٩٨)، صفحات متعددة ٠
(٧٦) خلة، المصدر السابق، ص ٨٤ ٠
(٧٧) بشان عدد السكان يراجع: حسن عبد القادر، "الاوضاع الديموغرافية للشعب الفلسطيني" الموسوعة الفلسطينية، ق٢، مج ٢، ط١، (بيروت ١٩٩٠)، ص ٣٨٣.

(78) Palestine Government, Short Hand Book of Palestine(Jerusalem- July 1947), p, 40 .
(79) Report of the year 1936 ,p, 46.
(80) Report of the year 1930 ,p, 20.
(81) A Government of Palestine, A survey of Palestine , Vol,1 (Jerusalem, 1947) ,p, 128-129.
(82) A Government of Palestine, A survey of Palestine , Vol,3 (Jerusalem, 1947) ,p, 1370-1371.

(٨٣) وهي اضطرابات عنيفة حدثت في القدس بين الفلسطينين واليهود المهاجرين أثناء الاحتفال بموسم النبي موسى) وهو عيد ديني معترف به رسميا يقام في كل عام في مثل ذلك الوقت في ٤ نيسان (أبريل) عام ١٩٢٠وقد استمرت هذه الاضطرابات بين العرب واليهود ما بين ٤ - ١٠ نيسان ،وأسفرت عن مقتل ٤ من العرب وجرح ٢٤، ومقتل ٥ من اليهود وجرح ٢١١ وإصابة ٧ جنود بريطانيين وقد أتهم العرب بالاعتداء على اليهود ، وتم بعد هذه الاضطرابات عزل رئيس البلدية موسى كاظم الحسيني، والحكم الغيابي على كل من أمين الحسيني و كامل البديري وعارف العارف بالسجن عشرين عاما، لكن تم العفو عن جميع المسجونين فيما بعد بقرار من المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل .وبعد هذه الاضطرابات أكدت بريطانيا على تنفيذ وعد بلفور وإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين٠ https://ar.wikipedia.org/wiki
(٨٤) أرمسترونج، المصدر السابق، ص ٦٠٦؛ الكيالي، المصدر السابق، ص ١٢٥ ٠
(٨٥) أرمسترونج، المصدر السابق، ص ٦٠٢؛ صبري جريس، القدس- المخططات الصهيونية الاحتلال والتهويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، (بيروت ١٩٨٠) ص ٢٥-٢٩ ٠

(86) Staff List, Ibid, p, 16 .

(٨٧) العارف ، المصدر السابق، ص ٢١٩ ٠
(٨٨) عزمي ابو عليان، القدس بين الاحتلال والتحرير عبر العصور القديمة والوسطى والحديثة ٣٠٠٠ ق٠ م- ١٩٧٦، ط١،(عمان ١٩٩٣) في المؤتمر الخامس ص ١٣٣؛ سليم ، نشاط الوكالة، ص ٥٤١ ٠
(٨٩) العارف، المصدر السابق، ص ٢٢٠ ٠
(٩٠) محمد عناب، الاستيطان الصهيوني في القدس ١٩٦٧- ١٩٩٣ ، ط١(القدس ٢٠٠١) ص ٢٥ ٠
(٩١) احمد طربين ، الاحتلال والانتداب البريطانيان ومقاومة الفلسطينيين لهما (١٩١٨- ١٩٤٨)، في القضية الفلسطينية والصراع العربي الفلسطيني ، ج١ (الموصل ١٩٨٣)، ص ٤٧٢ ٠

(92) American Jewish Year book, V0l, 47, (New York 1946), p, 469.

(93) American Jewish Year book, V0l, 49, (New York 1948), p, 456.

(٩٤) العارف، المصدر السابق، ص ٢٢١؛ ابو عليان، المصدر السابق، ص ٢٥ ٠

(٩٥) العارف، المصدر السابق، ص ٢٢١- ٢٢٢ ٠

(96) American Jewish Year book, V0l, 46, (New York 1945), p, 280.

(97) Harrey M. Krueger, Tel Aviv Celebration , the first century partnering for the Next, (New York 2009)p, 9.

(٩٨) ولد في مدينة ايكوموفسك الروسية عام ١٨٦١، أصبح عضواً نشطاً في جمعية أحباء صهيون، درس الهندسة الكيمائية في فرنسا، أرسله البارون روتشيلد إلى فلسطين عام ١٨٩٢ لإنشاء معملاً للزجاج له في فلسطين إلا انه فشل في ذلك، عاد إلى روسيا عام ١٨٩٧ واستقر في مدينة اوديسا، هاجر إلى فلسطين عام ١٩٠٥ وأسس شركة لشراء الأراضي فيها حتى تمً طرده إلى مدينة دمشق عام ١٩١١، عاد إليها بعد الاحتلال البريطاني لها عام ١٩١٨، www.Jewish Virtual Library, Meir Disengoff

(99) Krueger, Op,cit, p, 7.

(100) Dov Schidorsky, The Municipal Library of Tel Aviv during the British Mandate 1920-1945, Library and Culther (Taxas) , Vol 31, No 3/49 (Summer 1996), p54.

(101) Report of the year 1936 ,p, 18.

(102) Report of the year 1932 ,p, 22.

(103) Henrietta Szold, Recent Jewish progress in Palestine (New York,1952),p,112.

104) American Jewish Year book, V0l, 45, (New York 1944), p, 342.

(105) Schidorsky, Op,cit, p, 549.

(106) American Jewish Year book, V0l, 45, (New York 1944), p, 342.

(107) American Jewish Year book, V0l, 47, (New York 1946), p, 456؛ American Jewish Year book, V0l, 46, (New York 1945), p, 459.

(108) American Jewish Year book, V0l, 45, (New York 1944), p, 342.

(١٠٩) عبد القادر، المصدر السابق، ص ٢٨٢ ٠

(١١٠) مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ج ١ ، دار الطليعة(بيروت ١٩٨٨) ، ص ٤٥٦-٤٥٧ ٠

(١١١) سليم، نشاط الوكالة ، ص ٥٤١ ٠

(112) A Government of Palestine, A survey of Palestine , Vol,3 (Jerusalem, 1947) ,p, 1370- 1371.

(113) Report of the year 1932 ,p, 23.

(114) American Jewish Year book, V0l, 45,p, 280.

(١١٥) عبدالقادر، المصدر السابق، ص ٣٨٣ ٠

(116) Report of the year 1932 ,p, 23.

(117) American Jewish Year book, V0l 47,p, 457 .

(١١٨) عبدالقادر، المصدر السابق، ص ٣٨٢ – ٢٨٤ ٠

(119)A survey of Palestine , Vol,3 , p, 1370-1371 .

(120) Report of the year 1932 ,p, 23.

- قائمة بالمصادر العربية المترجمة : -

(1) Armstrong, Karen, Jerusalem, One City, Three Beliefs, translated by Fatima Nasr and Muhammad Anani, (Cairo 1998) .

(2) Owen, Roger, "The Economic History of Palestine in the Nineteenth Century 1800-1918", The Palestinian Encyclopedia, Volume 2, Volume 1, Edition 1, (Beirut 1990) .

(3) Abu Elyan Azmy, Azmi, Jerusalem between occupation and liberation through the ancient, middle and mode Al-Jader, Adel Hamid, The Impact of British Mandate Laws on Establishing the Jewish National Home in Palestine, Center for Palestine Studies, (Baghdad 1976)rn ages 3000 BC 0 AD - 1976, 1st ed., (Amman 1993) .

(4) Al-Jader, Adel Hamid, The Impact of British Mandate Laws on Establishing the Jewish National Home in Palestine, Center for Palestine Studies, (Baghdad 1976).

(5) Al-Janabi, Laith Muhammad Ibrahim Hussein, British Administration in Palestine 1918-1939, Master Thesis (unpublished), College of Education, University of Tikrit, 2004 .

(6) Al-Dabbagh, Mustafa Murad, Our Country, Palestine, C1, Dar Al-Tali'a (Beirut 1988) .

(7) Al-Rashidat, Shafiq, Palestine, History, Literature and Fate, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, (Beirut 1991) .

(8) Al-Safri, Isa, Arab Palestine between the Mandate and Zionism, Part 1, (Jaffa 1937).

(9) Al-Sahli, Nabil, The demographic changes of the Palestinian people, (Amman, 2003) .

(10) Al-Shalaldeh, Iyad Muhammad Fahd, Economic Life in the Jerusalem District 1864-1914, Master Thesis (unpublished), College of Graduate Studies, Hebron University (2013) .

(11) Al-Aref, Aref, Al-Mufassal in the History of Jerusalem, 3rd Edition, Arab Foundation for Studies and Publishing (Beirut 2005) .

(12) Al-Obeidi, Ali Abdel-Qader Abdel-Wahid, International Israeli Alliance Schools and their impact on the Jewish community in Iraq, PhD thesis (unpublished), Faculty of Human and Social Sciences, University of Algiers, 2003 .

(13) Al-Awda, Abdul Jabbar Raja Mahmoud Al-Awda, Land Ownership in Tulkarm District Under the British Occupation 1918-1948, Master Thesis (unpublished), College of Graduate Studies, An-Najah National University (Nablus 2007) .

(14) Al-Fahdawi, Diab Abboud Hussein, "Herbert Samuel, his life and political role in establishing the Zionist entity" Journal of the College of Basic Education, Anbar University, Issue (44), 2012 .

(15) Al-Kayyali, Abdel-Wahab, Modern History of Palestine, 10th Edition (Beirut 1990) .

(16) Al-Madani, Ziad Abdel-Aziz, the city of Jerusalem and its vicinity at the end of the Ottoman period 1831-1918 (Amman 1996) .

(17) Al-Najjar, Jamil Musa, the Ottoman administration in the state of Baghdad from the reign of the governor Medhat Pasha to the end of the Ottoman rule 1869-1917, 1st ed. (Cairo 1991) .

(18) Grace, Sabri, History of Zionism 1865-1917, Part 1, Palestine Liberation Organization, Research Center, (Beirut 1981) .

(19) Grace, Sabri, Jerusalem- Zionist plans, the Occupation and Judaization, The Institute for Palestine Studies, 1st Edition, (Beirut 1980) .

(20) Sabri, Bahjat, Palestine during and after World War I 1914-1920 (Jerusalem 1982) .

(21) Haidar, Muhammad Mahdi Asad, Political Developments in Palestine 1918-1936, Master Thesis (unpublished), Higher Institute for National and Socialist Studies, Al-Mustansiriya University (Baghdad 1984).

(22) Khallah, Kamel Mahmoud, Palestine and the British Mandate 1922-1939, 2nd floor, (Tripoli - Libya 1982).

(23) Salim, Muhammad Abdel Raouf, The Activities of the Jewish Agency for Palestine from its inception until the establishment of the State of Israel 1922-1948, 1st Edition, Arab Foundation for Studies and Publishing, (Beirut 1982).

(24) Shaban, Dawlat Ahmad Mustafa, Economic and social life in the city of Jenin 1864-1918, master's thesis (unpublished), An-Najah National University (Nablus 2009) .

(25) Schultz, Alexander, Radical Transformations in Palestine 1856-1882 Studies on Economic, Social and Political Development, translated by Kamel Al-Asali, 2nd Edition, (Amman 1993) .

(26) Salhiyya, Muhammad Issa, the city of Jerusalem, the population and the land (Arabs and Jews) 1275-1368

(27) Sadaqah, Najeeb, The Palestinian Question, Dar Al-Kitab (Beirut 1946), p. 174; Naji Alloush, The Palestinian National Movement Against the Jews and Zionism 1882-1948 (Beirut 1974) .

(28) Turbin, Ahmad "Palestine in the Mandate Era" The Palestinian Encyclopedia, Volume 2, Volume 2 (Beirut 1990) .

(29) ……., British occupation and mandate and Palestinian resistance to them (1918-1948), in the Palestinian cause and the Arab-Palestinian conflict, Part 1 (Mosul 1983).

(30) Abdo, Majd Abd al-Fattah Ismail, the educational conditions in Nablus during the British Mandate, Master's thesis (unpublished), An-Najah National University (Nablus 1998) .

(31) Ammar, Ahmad Mahmoud Hassan, Education in Tulkarm District under the British Mandate 1922-1948, Master Thesis (unpublished), An-Najah National University (Nablus 2000) .

(32) Abdul Qadir, Hasan, "The Demographic Situation of the Palestinian People" The Palestinian Encyclopedia, Volume 2, Volume 2, Edition 1, (Beirut 1990) .

(33) Atiyyat Allah, Ahmad, The Political Dictionary, Part 1 (Cairo, 1968) .

(34) Awad, Abd al-Aziz Muhammad, the Ottoman administration in the province of Syria 1864-1914, (Cairo 1969) .

(35) ……. “ The Jerusalem Mutasarrifiyya 1872-1914,” Shu`un Filastiniyya Magazine, Issue (4), September 1971 .

(36) …… “ The Mutasarrifah of Jerusalem 1872-1914” The Third International Conference on the History of Bilad al-Sham (Palestine), Volume One, First Edition, (Amman 1983).

(37) Ali, His Excellency Ali Saadeh, Nablus Municipality during the British Mandate 1918-1948, Master Thesis (unpublished), College of Graduate Studies, An-Najah National University (Nablus 2004) .

(38) Annab, Muhammad, the Zionist settlement in Jerusalem 1967-1993, ed. 1 (Jerusalem 2001) .

(39) Farsakh, Awni, Challenge and Response in the Arab-Zionist Conflict, The Roots of the Conflict and Its Control Laws (1799-1949), 1st Edition, Center Arab Unity Studies, (Beirut 2000) .

(40) Qasimia, Charity, Zionist Activity in the Arab Mashreq and its Resonance 1908-1918, Palestine Liberation Organization, Research Center (Beirut, 1973).

(41) Meshaal, Jamil Jamil Jamil, Municipality of Jerusalem in the Jordanian era 1948-1967,, MA Thesis (unpublished), Hebron University, College of Graduate Studies, 2015 .

(42) Mahani, Ali Akram Fadl, British Zionist Relations in Palestine 1918-1936, Master Thesis (unpublished), Faculty of Arts, Islamic University (Gaza 2010).

(43) Manna ', Adel, Palestinian Flags in the Late Ottoman Era 1800-1918, 2nd Edition, Institute for Palestine Studies, (Beirut, 1995) .

(44) Grace of God, Ibrahim Muhammad Abd al-Latif, Ramleh at the end of the Ottoman era through the records of the Sharia courts 1281-1333 AH / 1864-1914 CE, Master Thesis (unpublished), Faculty of Arts, Islamic University (Gaza 2004) .

(45) Yusef, Marwan Muhammad Hamdan, Economic and social life in Nablus 1900-1918, Master Thesis (unpublished), An-Najah National University (Nablus 2014) .

قائمة بالمصادر الاجنبية : -

(1) American Jewish Year book, V0l, 45, (New York 1944).
(2) American Jewish Year book, V0l, 46, (New York 1945).
(3) American Jewish Year book, V0l, 47, (New York 1946).
(4) (American Jewish Year book, V0l, 49, (New York 1948) .
(5) A Government of Palestine, A survey of Palestine , Vol,1 (Jerusalem, 1947) .

(6) A Government of Palestine, A survey of Palestine , Vol,3 (Jerusalem, 1947) .
(7) David Kushner" The Ottoman Governors of Palestine 1864-1914" Middle Eastern Studies, Vol .23, No.3 (Jul-1987).

(8) Dov Schidorsky, The Municipal Library of Tel Aviv during the British Mandate 1920-1945, Library and Culther (Taxas) , Vol 31, No 3/49 (Summer 1996).

(9) Gideon Biger , the Boundaries of Modern Palestine1840-1947,(New York 2004) .

(10) Document on Palestine, Vole 1, (Jerusalem 2007) .

(11) Harrey M. Krueger, Tel Aviv Celebration , the first century partnering for the Next, (New York 2009).

(12) Henrietta Szold, Recent Jewish progress in Palestine (New York,1952).

(13) Michale M-laskier, Alliance Israelite Unieverselles and Jewish Communities of Marco 1862-1962 (New York,1983).

(14) Palestine Government, Staff List, (Jerusalem , April 1947).

(15) Palestine Government, Short Hand Book of Palestine(Jerusalem- July 1947) .

(16) Roperto Mazza, Jerusalem from the Ottomans to the British(London 2009).

(17) Report by His Britannic Majesyt's Government to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestinian trans-Jordan for the year July 1920-December 1921.

(18) Report by His Britannic Majesyt's Government to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestinian trans-Jordan for the year 1922.

(19) Report by His Britannic Majesyt's Government to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestinian trans-Jordan for the year 1926.

(20) Report by His Britannic Majesyt's Government to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestinian trans-Jordan for the year 1930.

(21) Report by His Britannic Majesyt's Government to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestinian trans-Jordan for the year 1932.

(22) Report by His Britannic Majesyt' Government to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestinian trans-Jordan for the year 1933.

(23) Report by His Britannic Majesyt's Government to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestinian trans-Jordan for the year 1934.

(24) Report by His Britannic Majesyt's Government to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestinian trans-Jordan for the year 1935.

(25) Report by His Britannic Majesyt's Government to the Council of the League of Nations on the Administration of Palestinian trans-Jordan for the year 1936.